

موجز الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

الكتاب الثالث

تصنيف

أبي عبد الرحمن
سعد بن السبر التتال
المصري الدتوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل لكل شئ قدراً، ووسع كل شئ رحمة وعلماً، وأحصى كل شئ عدداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، من ذا الذي يضاويه في أسمائه وصفاته وكماله وجلاله، وجميل فعاله، وفضله وإنعامه؛ حتى يكون إلهاً يُعبد؟! وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ما طرّق العالم مثلاً رسالته التي ملأت الأرض هدى وإيماناً، وحقاً وعدلاً وفرقاناً، فتح الله به القلوب، وكشف به الظلمة عن أهل الأرض أحوج ما كانوا إليها؛ فإنهم كانوا بين عبّاد أوثان، وعباد صلبان، وعباد نيران، وعباد كواكب، ومغضوب عليهم قد باعوا بغضب من الله، وحيران لا يعرف ربّاً يعبده، ولا بماذا يعبده، والناس يأكل بعضهم بعضاً، من استحسن شيئاً دعا إليه وقاتل من خالفه، وليس في الأرض موضع قدم مُشرق بنور الرسالة إلا بقايا على

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

آثار دين صحيح، فأغاث الله به العباد والبلاد، وكشف به تلك الظُّلم، وأحيا به الخليقة بعد الموت، فهدى به من الضلالة وعلم به من الجهالة، وكثر به بعد القلة، وأعزّ به بعد الذلة، وأغنى به بعد العيلة، وفتح به أعينًا عميًا وأذانا صمًا وقلوبًا غفًا، فعرّف الناس ربهم ومعبودهم غاية ما يمكن أن تتاله فُواهم من المعرفة، وأبدأ وأعاد، واختصر وأطنب في ذكر أسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه، حتى تجلّت معرفته سبحانه في قلوب عباده المؤمنين، ولم يدع لأمته حاجة في هذا التعريف؛ لا إلى من قبله، ولا إلى من بعده، بل كفاهم وشفاهم وأغناهم، وعرّفهم الطريق الموصلة لهم إلى رضوانه ودار كرامته، ولم يدع - ﷺ - حسنًا إلا أمرهم به، ولا قبيحًا إلا نهاهم عنه كما قال - ﷺ - : «ما تركت شيئًا يقربكم إلى الجنة؛ إلا وقد أمرتكم به، ولا من شيء يقربكم من النار؛ إلا وقد نهيتكم عنه»^(١)

(١) أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٦٤٧) عن أبي ذر. وانظر الصحيحة (١٨٠٣).

قال أبو ذر: لقد تُوفي رسول الله - ﷺ - وما طائر
يقلّب جناحيه في السماء؛ إلا نكّرنا منه علمًا. وعرفهم
حالهم بعد القوم على ربهم أتم تعريف.

والحاصل أنه - ﷺ - لم يدع بابًا من العلم
النافع للعباد المقرب لهم إلى ربهم إلا فتحه، ولا مُشكلاً
إلا بيّنه وشرحه، حتى هدى الله به القلوب من
ضلالها، وشفاهها به من أسقامها، وأغاثها به من
جهلها، فأبى بشرٍ حق بأن يُحمّد منه - ﷺ - ، وأي
طريق أحق أن تُتبع من طريقه، هو - ﷺ - رحمة
للعالمين، وهداية للمتقين، وسراج للمستبصرين، ومع
ذلك كفر أكثر العالم برسالته مع أنها رحمة لهم:
أعرضوا عن الدواء النافع إلى الداء العضال والسُّم
القتال^(١).

إن الرسالة ضرورية للعباد، لا بد لهم منها،

(١) مستفاد من (جلاء الأفهام) لابن القيم (ص ٢٨٥-٢٨٩). تحقيق
الشيخ مشهور آل سلمان.

وحاجتهم إليها فوق حاجتهم إلى كل شيء، والرسالة روح العالم ونوره وحياته، فأبي صلاح للعالم إذا عُدِم الروح والحياة والنور؟ والدنيا مظلمة ملعونة إلا ما طلعت عليه شمس الرسالة، وكذلك العبد ما لم تشرق في قلبه شمس الرسالة ويناله من حياتها وروحها فهو في ظلمة، وهو من الأموات كما قال تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وسمى الله تعالى رسالته روحًا، والروح إذا عُدِم فقد فقدت الحياة كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢]. فذكر هنا الأصلين، وهما: الروح والنور، فالروح الحياة، والنور النور.

وأما الكافر ففي ظلمات الكفر والشرك غير حي،

وإن كانت حياته حياة بهيمية، فهو عادم الحياة الروحانية العلوية التي سببها الإيمان، وبها يحصل للعبد السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة؛ فإن الله سبحانه جعل الرسل وسائط بينه وبين عباده في تعريفهم ما ينفعهم وما يضرهم، وتكميل ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم، وبُعثوا جميعًا بالدعوة إلى الله، وتعريف الطريق الموصل إليه، وبيان حالهم بعد الوصول إليه.

فالأصل الأول: يتضمن إثبات الصفات والتوحيد

والقدر، وذكُر أيام الله في أوليائه وأعدائه، وهي القصص التي قصّها على عباده والأمثال التي ضربها لهم. **والأصل الثاني:** يتضمن تفصيل الشرائع والأمر والنهي والإباحة وبيان ما يحبه الله ويكرهه. **والأصل الثالث:** يتضمن الإيمان باليوم الآخر، والجنة والنار، والثواب والعقاب.

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

وعلى هذه الأصول الثلاثة مدار الخلق والأمر،
والسعادة والفلاح موقوفة عليها، ولا سبيل إلى
معرفتها إلا من جهة الرسل، فإن العقل لا يهتدي إلى
تفاصيلها ومعرفة حقائقها، وإن كان قد يدرك وجه
الضرورة إليها من حيث الجملة، كالمريض الذي
يدرك وجه الحاجة إلى الطب ومن يداويه، ولا يهتدي
إلى تفاصيل المرض وتنزيل الدواء عليه.

وحاجة العبد إلى الرسالة أعظم بكثير من حاجة
المريض إلى الطب؛ فإن آخر ما يُقَدَّر بعدم الطبيب
موت الأبدان، وأما إذا لم يحصل للعبد نور الرسالة
وحياتها؛ مات قلبه موتاً لا ترجى الحياة معه أبداً، أو
شقي شقاوة لا سعادة معها أبداً، فلا فلاح إلا باتباع
الرسول؛ فإن الله خص بالفلاح أبتاعه المؤمنين
وأنصاره كما قال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ
وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۗ أُولَٰئِكَ هُمُ

الْمُفْلِحُونَ ﴿[الأعراف: ١٥٧] وهذا مما اتفقت عليه الكتب المنزلة من السماء، وبعث به جميع الرسل؛ ولهذا قص الله علينا أخبار الأمم المكذبة للرسل وما صارت إليه عاقبتهم، وأبقى آثارهم وديارهم عبرة لمن بعدهم وموعظة، وكذلك مسخ من مسخ قردهً وخنازير لمخالفتهم الأنبياء، وكذلك من خسف به، وأرسل عليه الحجارة من السماء، وأغرقه في اليم، وأرسل عليه الصيحة، وأخذه بأنواع العقوبات، وإنما ذلك بسبب مخالفتهم للرسل وإعراضهم عما جاءوا به، واتخاذهم أولياء من دونه كما قال تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، وهذه سنته سبحانه فيمن خالف رسله وأعرض عما جاؤوا به واتبع غير سبيلهم.

لولا الرسالة لم يهتد العقل إلى تفاصيل النافع والضار في المعاش والمعاد؛ فمن أعظم نعم الله على عباده وأشرف مننه عليهم: أن أرسل إليهم رسله،

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة _____

وأُنزل عليهم كتبه، وبيّن لهم الصراط المستقيم، ولولا ذلك لكانوا بمنزلة الأنعام والبهائم بل أشدّ حالاً منها.

فمن قبل رسالة الله واستقام عليها فهو من خير البرية، ومن ردها وخرج عنها فهو من شر البرية، وأسوأ حالاً من الكلب، والخنزير، والحيوان البهيم.

فحاجة الناس إلى الرسل أشد من كل حاجة حاصلة أو تُقدّر وتخطر بالبال؛ لأنهم سبيل السعادة في الدارين ببيان العقائد، والعبادات، والتصرفات، والآداب، وكل ما فيه منفعة للناس فيفعلونه، وكل ما فيه مضرة فيجتنبونه.

وكان خاتم الرسل محمد - صلى الله عليه وسلم - أرسله الله بالهدى ودين الحق بين يدي الساعة بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، فختم به الرسالة، وهدى به من الضلالة، وعلم به من الجهالة، فأشرقت

برسالته الأرض بعد ظلماتها، وتألفت به القلوب بعد شتاتها، فأقام الله به الملة العوجاء، وأوضح به المحجة البيضاء، ورفع له ذكْرَه، وجعل الذل والصغار على من خالف أمره، وجعل الهدى والفلاح في اتباعه وموافقته، والضلال والشقاء في معصيته ومخالفته.

قال - صلى الله عليه وسلم - : «بُعِثت بالسيف بين يدي الساعة، حتى يُعبد الله تعالى وحده لا شريك له، وجُعل رزقي تحت ظل رمحي، وجُعل الذل والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم»^(١).

وكما أن من خالفه وشاقه وعاداه هو الشقي الهالك، فكذلك من أعرض عنه و عما جاء به وأطمأن إلى غيره ورضي به بدلاً منه؛ فهو هالك أيضاً، فالشقاء والضلال في تكذيبه والإعراض عنه، والهدى

(١) رواه أحمد، والطبراني عن ابن عمر. ص.ج (٢٨٣١)، والارواء (١٢٦٩).

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة ١٠

والفلاح في الإقبال على ما جاء به وتقديمه على كل ما سواه.

فنسأل الله العظيم أن يجعلنا من المتبعين له،
والمؤمنين به، وأن يحيينا على سنته ويتوفانا عليها، لا
يفرق بيننا وبينها، إنه سميع الدعاء وأهل الرجاء وهو
حسبنا ونعم الوكيل^(١).

أيا أختاه قد عرفتِ الطريق؛ فالزمي واحذري.
ودونك هذا الكتاب المختصر للأحكام الشرعية العملية
الخاصة بك، وأنت شقيقة الرجال في بقية الأحكام.

وأذكر هذه الأحكام الخاصة على ترتيب كتاب
سنن أبي داود - رحمه الله - لتعلمي شمول الإسلام
لكل صغير وكبير، وتستيقني إحاطة الله تعالى بكل
شيء علمًا.

(١) مستفاد من مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٩٣/١٩ - ١٠٥).

قلت:

فاستمسكي بالعروة الوثقى التي

قد فصلت بالوحي والقرآن

وحذارٍ من نَعَقِ الغرابِ وبومةٍ

يتلقفان طرائق الشيطان

الطهارة

١- المرأة تبول جالسة، ولا يمكن أن تبول قائمة طبعًا، وإن كان التحرز من البول مطلوبًا بصفة عامة، فهو أكد في حق المرأة، وعامة عذاب القبر من البول

[باب الاستبراء من البول. من حديث عبد الرحمن بن حسنة].

٢- يجوز للرجل والمرأة الوضوء والاعتسال من

الأحكام الخاصة بالمرأة المسامة _____

إناء واحد معاً، وأما إذا خَلَّت المرأة بماء للوضوء أو للغسل؛ فيكره للرجل استعماله؛ لأن النبي - ﷺ - «نهى أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة» ومع ذلك فقد توضع النبي - ﷺ - أو اغتسل بفضل ميمونة رضي الله عنها [باب الماء لا يجنّب، وباب الوضوء بفضل المرأة، وباب النهي عن ذلك].

٣- صفة مسح الرأس في الوضوء بالنسبة للمرأة:
 لعل الصفة المناسبة للمرأة ما روته الرُبَيْع بنت معوذ بن عفراء أن رسول الله - ﷺ - «توضأ عندها فمسح الرأس كله من قرن الشعر، كل ناحية لِمُنْصَبِّ الشعر، ولا يحرّك الشعر عن هيئته» وبيان ذلك أن تبلل يدها وتضعها أعلى الرأس، ثم تتحدر إلى الأمام حتى منبت الشعر وإلى الخلف حتى القفا، وإلى اليمين واليسار حتى الأذنين [باب صفة وضوء النبي - ﷺ - ، وإذا كان على المرأة عصابة الرأس فلا يلزمها حلّها للمسح، وإنما يكفيها أن تمسح عليها وعلى الناصية].

٤- القبلة بين الزوجين لا تنقض وضوء أحدٍ منهما فالنبي - ﷺ - قبل عائشة، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ [باب الوضوء من القبلة].

٥- لا ينتقض وضوء المرأة إذا مسّت فرج طفلها عند غَسَلِه؛ لأن الذي جاء في السنة: «من مسّ ذكره» وفي لفظ: «من أفضى بيده إلى فرجه» فالمقصود أن يمس فرج نفسه أو غيره بشهوة، فأين الشهوة بين المرأة وطفلها!!!.

٦- من موجبات الغُسل على الزوجين «الإكسال» وهو أن يجامع الرجل امرأته ولم يُنزل، وقد قال - ﷺ - «إذا قعد بين شعبها الأربع، وألرزق الختان بالختان فقد وجب الغسل» [متفق عليه. وزاد مسلم: «وان لم يُنزل»/ باب في الإكسال].

٧- لا يجب الغسل على الزوجين بين الجماعين، فإذا جامعها ثم أراد أن يعود إليها أو إلى غيرها من

نسائه؛ فلا يلزمهما غسل بين الجماعين، وإنما يستحب الوضوء بينهما. وهذا الوضوء الظاهر أنه للرجل لا للمرأة، فإن فعلت فلا بأس [باب في الجنب يعود. وباب الوضوء لمن أراد أن يعود].

٨- يجوز للجنب - رجلاً وامرأة - أن ينام قبل اغتساله، لكن الأفضل الوضوء أو التيمم قبل النوم، وإذا أراد أن يأكل غسل يديه [باب الجنب ينام، وباب الجنب يأكل].

٩- ولا يمس الجنب المصحف، ولا يقرأ القرآن، بخلاف المحدث حديثاً أصغر فيقرأ ولا يمس، وأجاز ابن عباس المس للمحدث حديثاً أصغر، ومنعه سعد بن أبي وقاص وغيره - كسلمان - رضي الله عنهم وهو الأرجح [باب في الجنب يقرأ القرآن].

١٠- إذا رأت المرأة في منامها ما يرى الرجل فاحتلمت فإنها تغتسل إذا رأت الماء؛ فقد روى مسلم

عن عائشة رضي الله عنها أن أم سليم الأنصارية - وهي أم أنس بن مالك - قالت: يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق، أرأيت المرأة إذا رأت في النوم ما يرى الرجل أتغتسل أم لا؟ فقال النبي - ﷺ -: نعم فلتغتسل إذا وجدت الماء. قالت عائشة: أقبلت عليها فقلت: أف لك، وهل ترى ذلك المرأة؟ فأقبل عليّ رسول الله - ﷺ - فقال: «تربت يمينك يا عائشة ومن أين يكون الشبه؟» [باب في الجنب يقرأ القرآن].
فالمرأة المسلمة لا تستحي أن تسأل عن دينها.

١١- ولا يلزم المرأة أن تنقض ضفائرها لغسل الجنابة، وأما في غسل الحيض فلا بد من النقض، والسر في ذلك أن الجنابة يمكن أن تتكرر يوميًا بخلاف الحيض فإنه مرة في الشهر، فلو أمرت بالنقض لغسل الجنابة لشق ذلك عليها.

وقد روى مسلم عن أم سلمة أنها سألت النبي -

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

عن ذلك فقال: «إنما يكفيك أن تحفني (تحثي) عليه ثلاثاً، ثم تُفِضي على سائر جسدك، فإذا أنتِ قد طَهَرْتِ» وفي الحديث رد علي عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما الذي كان يأمر النساء بالنقض لغسل الجنابة، وقد أنكرت عليه عائشة بأنها كانت تغتسل مع النبي - ﷺ - فما كانت تزيد علي أن تُفرغ علي رأسها ثلاث إفراغات [رواه مسلم أيضاً/ باب المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل].

١٢ - الحائض لا تُعزل في بيت مستقل - كما تفعل اليهود - بل تكون في البيت مع زوجها وأولادها: تأكل وتشرب معهم، وتُمسك بالأشياء وتُناولها، وينام معها زوجها، ويصنع معها كل شيء إلا الجماع، بل كان النبي - ﷺ - يضع رأسه في حجر عائشة، ويقرأ القرآن وهي حائض، وكانت تأكل اللحم من علي العظم فيأتي النبي - ﷺ - ويضع فمه في الموضع الذي وضعت فيه، وكانت تشرب فيشرب من

الموضع الذي شربت منه، كل هذا وهي حائض [باب
مؤاكلة الحائض ومجامعتها في البيت، وباب الحائض تناول من
المسجد].

١٣- الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؛
لأن قضاء الصوم لا يشق عليها؛ إذ هو أيام معدودات.
بخلاف الصلاة فإنها تكثر عليها؛ فيشق عليها القضاء.

١٤- لا يحل جماع الحائض لقوله تعالى
﴿فَاعْتَرِزُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا نَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ
فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢].
ولقوله - صلى الله عليه وسلم -: «اصنعوا كل شئ غير النكاح» [رواه
مسلم].

فمن أتى حائضًا متعمدًا فقد كفر بما أنزل على
محمد - صلى الله عليه وسلم - [رواه أحمد، والأربعة عن أبي هريرة. الإرواء
(٢٠٠٦)]. لكن من غلب على ذلك فعله كفارة: دينار أو
نصف دينار (والدينار يساوي ٤,٢٥ جم من الذهب)

[باب في إتيان الحائض].

١٥- ويجوز له أن يصنع مع امرأته الحائض كل شئ غير النكاح، بعد أن تضع على نفسها إزار إلى أنصاف الفخذين أو إلى الركبتين، فإن أصابه شئ من الدم غسل موضعه، ولا يلزمه غسل ثوبه كاملاً [باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع].

١٦- وأما المستحاضة: وهي التي يكون دمها بسبب انفجار عرق وليس بدم حيض؛ ففيها ثلاث سنن عن النبي - ﷺ -: **الأولى**: إذا كانت المرأة معتادة تعرف عادتها (فتأتيها عادتها مثلاً ستة أيام أو سبعة أيام في أيام محددة من الشهر)، فهذه إذا زاد الدم عن عادتها فتعتبر الزائد استحاضة كما في قصة فاطمة بنت أبي حبيش. **الثانية**: إذا لم تكن معتادة (وذلك بأن يأتيها الحيض في فترات مختلفة خلال الشهر فمرة تأتيها في أول الشهر، وأخرى تأتيها في وسطه

وهكذا؛ فهذه تعمل بالتمييز إذا كانت تميز دم الحيض عن غيره وذلك أن دم الحيض أسود يُعرف، وفي ذلك قصة أم حبيبة بنت جحش. **الثالثة:** إذا لم تكن معتادة ولا مميزة (وهي المتحيزة) فهذه تمكث ستة أيام أو سبعة أيام كما تحيض النساء، وليكن قريباتها مثلا، وما زاد على ذلك تعتبره استحاضة. وههنا أحكام تتعلق بالمستحاضة:

أ- المستحاضة تصلي وتصوم؛ لأن دم الاستحاضة ليس دم حيض يمنع من الصلاة والصوم، ويأتيها زوجها.

ب- إذا كثر عليها الدم فإنها تغتسل في آخر وقت الظهر وتصليه في وقته، فإذا دخل وقت العصر صلّتها، فكأنها جمعت بين الظهر والعصر (وهو جمع صوري لا حقيقي لأنها صلت الظهر في آخر وقتها والعصر في أول وقتها). وكذلك تفعل بالمغرب

الأحكام الخاصة بالمرأة المسامة _____

والعشاء. وتغتسل للصبح غسلًا واحدًا.

ج- المستحاضة تصلي وتصوم ويأتيها زوجها.

لأن دم الاستحاضة ليس دم حيض.

[انظري في ذلك الأبواب من باب في المرأة تستحاض إلى باب

المستحاضة يغشاها زوجها وهي اثنا عشر بابًا].

١٧- وحكم الصفرة والكُدرة (وهما ينزلان من

المرأة في الحيض وقبله وبعده) فحكمهما أنهما إذا كان

في أيام الحيض فهما من الحيض، وفي غير ذلك ليسا

بشئ [باب في المرأة ترى الصفرة والكُدرة بعد الطهر].

١٨- وأما النفاس فهو الدم المصاحب للولادة:

عندها وبعدها، وقبلها بيومين أو ثلاثة إذا كان هناك

طلق. وليس كل وضع يثبت به نفاس، وإنما الذي يثبت

به نفاس هو الحمل الذي بلغ مضغة مخلّقة، وذلك

يتبين بعد مضي ثمانين يومًا، فإن كانت مخلّقة (بأن

بان رأسه ويداه ورجلاه)؛ ثبت بذلك النفاس، وإن

كانت غير مخلقة فلا يثبت به نفاس. فتتعد النفاس أربعين يوماً بعد وضعها لا تصلي ولا تصوم، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك [باب ما جاء في وقت النفاس].

١٩- وأما غُسل الحيض والنفاس فهو كغسل الجنابة إلا أنه يزيد عليه بثلاثة أمور:

أ- نقض الضفائر. ب- المبالغة في الدلك والتنظيف مع الصابون ونحوه ج- تأخذ فِرصة (قُطنة) مُمسَّكة وتتبع بها أثر الدم [باب الاغتسال من الحيض].

٢٠- والمرأة إذا حضرت الجمعة؛ وجب عليها الاغتسال لها - وهي ممنوعة من الطيب طبعاً في أي وقت خرجت من بيتها - قال - صلى الله عليه وسلم - «على كل من راح الجمعة الغسل»، وكذلك يجب عليها الغُسل إذا أسلمت [باب في الغسل للجمعة].

٢١- الثوب الذي تحيض فيه المرأة إنما يلزمها

تطهير مكان الدم من الثوب، ولا يلزمها غسل الثوب كله، وتبالغ في تطهير ثوب الحيض؛ لأن دم الحيض نجاسة مغلظة، فَتَحُّهُ ثم تَقْرُضُهُ بالماء ثم تغسله، ثم بعد ذلك لا يضرها أثره [باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضتها].

٢٢- وتجوز صلاة الرجل في ثوبه الذي جامع فيه أهله، وصلاة المرأة في ثوبها الذي جومت فيه، ما لم يكن عليه أثر من مني الرجل أو رطوبة فرج المرأة، فإن كان عليه شيء من ذلك غُسل مكانه وصُلِّيَ فيه، وإن كان المنى يابساً فيُكْتَفَى بفركه [باب الصلاة في الثوب الذي يجامع فيه أهله، وباب المنى يصيب الثوب].

٢٣- يجوز الصلاة في شُعر النساء وملاحفهن^(١) لكن يُكره ذلك [باب الصلاة في شُعر النساء، وباب الرخصة في

(١) الشُعر: جمع شعار وهو الثوب الذي يباشر جسد المرأة. والملاحف: جمع ملحفة وهي كل ما يغطى الجسد سواء باشر جسدها أم لا.

[ذلك].

٢٤- الطفل الرضيع الذي غالب غذائه على لبن الأم، إذا بال على ثوب؛ إذا كان نكرًا اكتفي برش بوله ونضحه دون غسله، وإذا كان أنثى وجب غسل بولها [باب بول الصبي يصيب الثوب].

٢٥- إذا أصاب ذيل ثوب المرأة نجاسةً وهي تمشي في مكان قدر؛ فإنه يطهره ما بعده من المكان الطاهر، ولا يلزم غسله، وكذا تطهير النعل إذا أصابه ذلك [باب الأذى يصيب الذيل. وباب الأذى يصيب النعل].

الصلاة

١- الصلاة في أول وقتها أفضل، لكن المرأة إذا صلت في بيتها - وهذا هو الأفضل لها دومًا - فيستحب أن تؤخر العشاء إلى آخر وقتها ما لم يشق ذلك عليها. والأوقات: وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت اضطرار، فأما وقت الفضيلة: فهو ما كان يفعله

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

- كان يصلي الفجر في أول وقته بعد التأكد من طلوع الفجر، ويطيل القراءة حتى يسفر (أي: تذهب الظلّة)، والظهر: إذا زالت الشمس إلا في شدة الحر فكان يُبرد بها (أي: ينتظر حتى تذهب حرارة الشمس)، والعصر: والشمس بيضاء نقية، والمغرب إذا غربت الشمس وكان يعجلها جدًّا، والعشاء كانوا إذا اجتمعوا عجل وإذا أبطؤوا أخر، وأخرها مرة وقال: «إنه لوقتها لولا أن أشق على أمتي».

وأما وقت الاختيار: فهو أن يصلي الصلاة في أية لحظة بين أول الوقت وآخره: فالصبح من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، ومن أدرك ركعة قبل طلوع الشمس؛ فقد أدرك الصبح. ومن طلوع الشمس إلى زوالها ليس وقت صلاة بالإجماع. والظهر: من زوال الشمس إلى مصير ظل كل شيء مثله. والعصر: من مصير ظل كل شيء مثله إلى مصير ظل كل شيء مثليه. والمغرب: من غروب الشمس إلى مغيب

الشفق. والعشاء من مغيب الشفق إلى منتصف الليل.

وأما وقت الاضطرار: فالمراد به أن من اضطرَّ إلى الصلاة فيه صلى ويكون مدرِّكًا للصلاة في وقتها، وفي حال الاختيار لا يجوز له تأخير الصلاة إلى وقت الاضطرار. فالحاصل أن وقت الاضطرار للمضطرين لا للمختارين. ووقت الاضطرار وقتان: الأول بالنسبة للعصر: من مصير ظل كل شيء مثليه إلى غروب الشمس وعليه يحمل قوله - صلى الله عليه وسلم -: «**من أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس؛ فقد أدرك العصر**». والثاني بالنسبة للعشاء: من منتصف الليل إلى طلوع الفجر [أبواب المواقيت أول كتاب الصلاة].

٢- المرأة إذا طهرت من حيضها أو نفاسها قبل الغروب بلحظة لزمها صلاة الظهر والعصر، وإذا طهرت قبل الفجر بلحظة لزمها صلاة المغرب والعشاء، أفتى بذلك ثلاثة من الصحابة: ابن عباس،

الأحكام الخاصة بالمرأة المسامة _____

وأبو هريرة، وعبد الرحمن بن عوف، وقالوا: الوقت مشترك بين الصلاتين في حال العذر. / [مجموع الفتاوى (٤٣٤/٢١)].

٣- يجوز تخصيص مكان في الدار كمسجد صغير، يصلي فيه أهل البيت رجالاً ونساءً. وكلما كان مكان صلاة المرأة داخل البيت كلما كان أفضل، مع أنه يجوز لها الخروج: إلى المسجد بشروط ذلك الخروج من لباس شرعي، والابتعاد عن وسط الطريق ولزوم حوافه، وعدم التطيب ونحو ذلك [باب اتخاذ المساجد في الدور. وباب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد. وباب التشديد في ذلك].

٤- يُخصص باب مستقل لدخول النساء إلى المسجد حتى لا يختلطن بالرجال [باب اعتزال النساء في المساجد عن الرجال].

٥- يجوز للحائض والنفساء دخول المسجد

لمصلحة: كسماع الذكر والخير، كمحاضرة ودرس علم، ولكن تحترز من الدم حتى لا ينجس المكان، ولو توضأت قبل الدخول؛ قياساً على الجنب؛ فلا بأس.

٦- وليس على النساء أذان ولا إقامة. قال ابن قدامة: ولا أعلم فيه خلافاً. وهل يُسن لهن ذلك؟ فقد روى عن أحمد، قال: إن فعلن فلا بأس، وإن لم يفعلن فجانز. وقال القاضي: هل يُستحب لها الإقامة؟ على روايتين. وعن جابر: أنها تقيم، وبه قال عطاء، ومجاهد، والأوزاعي.

وقال الشافعي: إن أدنَّ وأقمن فلا بأس. وعن عائشة أنها كانت تؤذن وتقيم. وبه قال إسحاق. وأم ورقة كان يُؤدَّن لها ثم تؤم أهل دارها [«المغني» (٨٠/٢)].

٧- وأما إمامة النساء فهنا ثلاث صور: الأولى: أن المرأة لا تؤم الرجال لأنها مأمورة بالتأخر إذا كانت مؤتمة بالرجال، فكيف تكون إماماً لهم؟

الثانية: إمامة المرأة لجماعة النساء، وتقف في وسطهن كما فعلت عائشة، وأم سلمة رضي الله عنهن.
الثالثة: إمامة رجل لجماعة النساء جائزة. [باب إمامة النساء].

٨- تصلي المرأة بخمار (وهو غطاء الرأس الذي ينحدر على العنق والصدر والكتفين، فيخفي تجسيم هذه المواضع) وثوب واسع لا يُجسّم شيئاً من بدنها، ويكون طويلاً بحيث إذا ركعت وسجدت لا ينكشف قدمها، وذلك بأن ترخيه ما بين الشبر والذراع، ولا يظهر من المرأة في صلاتها إلا وجهها وكفّاه، وما سوى ذلك فهي عورة. [باب في كم تصلي المرأة. وباب المرأة تصلي بغير خمار].

٩- تكوير الشعر – سواء كان مضموراً أو مرسلًا – وجعله على هيئة (كعكة) لا يجوز لا للرجل ولا للمرأة، لأن النبي - ﷺ - نهى عن هذا وقال: «كفل

الشيطان – يعني: مقعد الشيطان» [باب الرجل يصلي عاقصًا شعره].

١٠- إذا شهدت المرأة الجماعة فلتنصّف من عند الجدار الخلفي فإنه خير صفوف النساء؛ لأنه آخرها، سواء كان مصلى النساء منعزلاً عن مصلى الرجال أولاً. [باب صف النساء]. وتصلى المرأة خلف جماعة الرجال ولو كانت وحدها، حتى مع زوجها في البيت تقف وحدها. قال البخاري: [باب المرأة وحدها تكون صفًا. باب ٧٨].

١١- ولا تمر المرأة البالغ بين الرجل وبين سترته؛ فإنها تقطع صلاته وتفسدها [باب ما يقطع الصلاة].

١٢- وإذا احتاجت المرأة إلى إعلام أحد أو تنبيهه في الصلاة؛ فإنها تصفق ولا تسبّح كالرجل، وذلك بأن تضرب بظاهر أصابع إحدى الكفين على باطن الكف الأخرى، بل يمكن الاكتفاء بضرب إصبعين من اليد

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

اليمنى على الكف اليسرى. وكان منع النساء من التسبيح؛ لأنها مأمورة بخفض صوتها في الصلاة مطلقاً لما يخشى من الافتتان. [باب التصفيق في الصلاة].

١٣- وإذا سلّم الإمام من الصلاة فلتسارع النساء إلى مغادرة المسجد إن كُنَّ عُرضة لأن يراهن الرجال؛ فإن النبي - ﷺ - كان إذا سلّم مكث قليلاً جهة القبلة، وكانوا يرون أن ذلك؛ كيما يُنفذ النساء قبل الرجال [باب انصراف النساء قبل الرجال في الصلاة].

١٤- وأما عن صفة الصلاة من التكبير إلى التسليم؛ فانظري الكتاب الفذّ للشيخ الألباني - رحمه الله - فإنه لم يُصنّف مثله في هذا الباب.

١٥- وليس على المرأة شهود الجمعة، كما قال - ﷺ - «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: عبدٌ مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض» [باب الجمعة للملوك والمرأة].

١٦- ويتأكد خروج النساء لصلاة العيدين حتى أوجبه البعض، وهو ظاهر أمره - صلى الله عليه وسلم - بذلك، فعن أم عطية رضي الله عنها قالت: «أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نُخرج ذوات الخدور يوم العيد، قيل: فالحِيضُ؟ قال: «ليشهدن الخير ودعوة المسلمين...» وفي لفظ: «وتعتزل الحِيضُ مصلَى المسلمين»، وفي لفظ آخر: «والحِيضُ يَكُنْ خَلْفَ النَّاسِ فَيُكَبَّرْنَ مَعَ النَّاسِ». قال القاضي عياض: واختلف السلف في خروجهن للعيدين، فرأى جماعة ذلك حقاً عليهن منهم أبو بكر، وعلي، وابن عمر، وغيرهم... [باب خروج النساء في العيد].

١٧- ومن حق النساء على إمام صلاة العيدين أن يأتين ويخصهن بموعظة تناسب حالهن، ويأمرهن بالصدقة؛ لأنها أكد في حقهن؛ لكثرة ما يقع منهن من المخالفات والتعجُّل في الأمور، والصدقة تكفّر هذا. [باب الخطبة يوم العيد].

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة _____

١٨- ومن السنة أيضًا جمع النساء في الليلة التي يغلب على الظن أنها ليلة القدر، يصلين مع الناس في المساجد، كما فعل - ﷺ - ليلة السابع والعشرين حيث جمع أهله ونسائه والناس، فقام بهم تلك الليلة [باب في قيام شهر رمضان].

١٩- عندما تقولين أذكار دبر الصلوات من التسييح والتحميد والتكبير؛ فعُدّي ذلك على الأنامل كما كان يفعل - ﷺ - وكما أمر النساء بذلك، وقد كان يمكنهم اتخاذ السبحة؛ فإن الخرز والخيوط كان موجودًا في زمانهم، ولكنهم لم يفعلوا، ولو كان خيرًا لسبقونا إليه، والنبى - ﷺ - ما ترك خيرًا إلا دلنا عليه، فلو كانت السبحة خيرًا لدلنا عليها؛ فالسلامة في اتباع السنة فعلًا وترغًا.

عن يسيرة أن النبى - ﷺ - «أمرهن أن يراعين بالتكبير والتقديس والتهليل وأن يعقدن بالأنامل،

فإنهن مسؤولات مستنطقات» [باب التسييح بالحصى].

﴿﴾ الزكاة ﴿﴾

١ - هل على المرأة زكاة في حُلِيِّها؟

جاءت أحاديث صحيحة عن النبي - ﷺ - أنه سأل أم سلمة، وعائشة، وامرأة كانت بنتها تتحلى بذهب - لما دخلن عليه - «هل يؤدين زكاة ما يلبسنه من الحلي؟»، فقلن لا. «فأخبرهن بعذاب النار إذا لم يفعلن». فاستدل أبو حنيفة وغيره - رحمهم الله - بهذه الأحاديث وبغيرها وبما صح عن ابن مسعود بإيجاب الزكاة في حلي المرأة. وخالف ذلك جمهور العلماء فقالوا: ليس في الحلي زكاة؛ لأنه مالٌ غير نامٍ، والزكاة إنما تجب في المال النامي أو فيما هو قابل للنماء كالدينانير، والدراهم، والعملات النقدية، واستدلوا بحديث ضعيف: «ليس في الحلي زكاة»، وبآثار صحيحة عن خمسة من الصحابة: عائشة، وأسماء، وجابر، وابن عمر، وأنس رضي الله عنهم.

قال الإمام أحمد: خمسة من الصحابة كانوا لا يرون في الحلي زكاة. ومن أقوى ما يُستدل به للجمهور أن عائشة - وهي راوية أحد أحاديث الوجوب - هي ممن لا يرى الزكاة في الحلي، وأيضًا يُستدل لهم بقوله - صلى الله عليه وسلم -: «يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن»؛ فإنه يدل على أن الحلي أصلًا لا تجب فيها صدقة.

قال الخطابي: الظاهر من الكتاب يشهد لقول من أوجبها والأثر يؤيده، ومن أسقطها ذهب إلى النظر ومعه طرف من الأثر. والاحتياط أدواها.

٢- يجوز للمرأة أن تتصدق من مال زوجها، ولو من غير أن يأمرها بذلك؛ إذا علمت رضاه بذلك، وإذنه لها بالقول أو إقرارها على ذلك، ويكون لها أجر بما أخرجت، ولزوجها أجر بما اكتسب. [باب المرأة تصدق من بيت زوجها].

الحج

١- لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر بغير محرم، وهذا يشمل سفر الحج وغيره، بل جاء الحديث صريحاً في ذلك فقال عليه الصلاة والسلام: «لا تحج امرأة إلا ومعها محرم». [رواه البزار وغيره عن ابن عباس كما في السلسلة الصحيحة (٣٠٦٥)]. وذلك أن المرأة ضعيفة، ويسهل التأثير عليها بالكلام ونحوه، فإذا كانت وحدها، بعيداً عن أهلها أغرى بها الشيطان، فمحرماً حافظ لها بما حفظ الله. ولكن إذا كان - ﷺ - منع ذلك سداً للزريعة، مع ما ذكرنا من التعليل، فإذا كانت المرأة من القواعد اللاتي لا يرجون نكاحاً، وهي لا تحيض، ولا يوجد لها محرم؛ فيجوز في أحد قولي العلماء أن تحج مع من تأمنه، وهذا إحدى الروايتين

عن أحمد، ومذهب مالك، والشافعي، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية [الفتاوى (١٣/٢٦)] / باب في المرأة تحج بغير محرّم].

٢- ويجوز للمرأة أن تحج بطفلها مهما كان سنّه، وله حج؛ تفضلاً من الله تعالى، ولأمه أجر؛ لأنها متسببة في حجته هذه، وإذا كان له حج، فيُفعل به كما يفعل الحاج من الإحرام والطواف به والسعي به، والوقوف به بعرفة، ورمي الجمرات عنه، والذبح عنه، وغير ذلك من أركان الحج وواجباته وسننه، بل عليه غرامات مخالفات الإحرام والحرم إذا بلغ سبع سنين. [باب في الصبي يحج].

٣- الحائض والنفساء إذا مرّتا بالمواقيت اغتسلتا وأحرمتا، وتفعلان المناسك كلها، غير الطواف، كما فعلت أسماء بنت عميس لما ولدت محمد بن أبي بكر في ذي الحليفة عام حجة الداع، وكذلك عائشة لما

الأحكام الخاصة بالمرأة المسامة

حاضت بسرف - قرب مكة - وجاء يوم التروية ولم تطهر فأمرها النبي - ﷺ - بنقض شعرها والاختسال، وإدخال الإحرام بالحج على إحرام العمرة التي أحرمت بها من الميقات [باب الحائض تُهل بالحج].

٤- والأفضل في حق المرأة أن تشتترط في الحج كما فعلت ضباعة بنت الزبير بن عبدالمطلب؛ لأنها ضعيفة ومعرّضة للوجع والتعب، فلربما حُبست عن حجها، فإن كانت اشتترطت؛ تحللت ولا شئ عليها، وهذه هي فائدة الاشتراط، فتقول عند الإحرام: لبيك اللهم لبيك، ومَحَلِّي من الأرض حيث حبستني. [باب الاشتراط في الحج].

٥- ويحرم على المرأة في إحرامها أن تنتقب وأن تلبس القفازين، ويجوز لها تغطية الوجه واليدين بالثياب - أي بغير نقاب وقفازين - وما عدا ذلك فلتلبس ما شاءت في إحرامها [باب ما يلبس المحرم، وباب في

المحرمة تغطي وجهها].

٦- ولا يجوز عقد النكاح ولا الخطبة حال الإحرام، لا لنفسه ولا لغيره، [باب المحرم يتزوج].

٧- ويجوز للنساء الإفاضة من مزدلفة إذا غاب القمر، ولكن لا يرمين جمرة العقبة إلا بعد طلوع الفجر كما هو قول جمهور العلماء. [باب التعجيل من جَمَع].

٨- وليس على النساء في العمرة والحج حلق إنما عليهن التقصير / [باب الحلق والتقصير].

٩- ولا يجب على الزوج إحجاج امرأته، فإن تفضل عليها بذلك؛ كان من أبلغ الإحسان إليها. [باب العمرة].

١٠- إذا أحرمت المرأة بعمرة التمتع، ثم جاءها الحيض فلم تطهر حتى دخل الحج، فإنها تُدخل الحج على العمرة، بأن تُحرم بالحج؛ فتصير قارئة، فإذا

الأحكام الخاصة بالمرأة المسامة _____

انتهت من المناسك كانت عن الحج والعمرة جميعاً، ولا يلزمها أن تأتي بعمرة بعد الحج إلا إذا رغبت في ذلك فتفعل كما فعلت عائشة رضي الله عنها. [باب المؤهّلة بالعمرة تحيض فيدركها الحج].

١١ - إذا حاضت المرأة بعد طواف الإفاضة؛ فلا يلزم أن تمكث لتطوف طواف الوداع فإنه ليس بواجب على الحائض كما في قصة صفية رضي الله عنها. [باب الحائض تخرج بعد الإفاضة].

١٢ - إذا أحببت الصلاة داخل الكعبة فصَلّي في الحجر فإنه من الكعبة، كما قال النبي - ﷺ - لعائشة رضي الله عنها. [باب الصلاة في الحجر].

النكاح

١- من اتصف بالزنا، من رجل أو امرأة، ولم يتب من ذلك؛ فمن أقدم على نكاحه مع تحريم الله لذلك- إما أن لا يكون ملتزمًا لحكم الله ورسوله؛ فذاك لا يكون إلا مشرکًا، وإما أن يكون ملتزمًا لحكم الله ورسوله - فأقدم على نكاحه مع علمه بزناه - فيكون هذا النكاح زنا، والناكح زانٍ مسافح؛ فإنه لو كان مؤمنًا حقًا لما أقدم على ذلك، كما في قصة عَنَاق -

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

كانت بَغِيًّا بمكة - وكانت صديقة لأبي مرثد الغنوي،
فجاء إلى النبي - ﷺ - يستأذنه في نكاحها فنزل
قول تعالى: ﴿ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ . /
[باب في قوله تعالى: ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً ﴾] (١).

٢- إذا كان زوج بين رجل وامرأة وكان بينهما
أولاد؛ فهاهنا تحصل حرمة بالنسب وحرمة
بالمصاهرة، ونساء النسب كلهن حرام على الرجل إلا
أربعة: بنات أعمامه وبنات عماته، وبنات أخواله
وبنات خالاته. ونساء الصهر كلهن حلال إلا أربعة:
زوجة الأب، وحليلة الابن، وبنات الزوجة، وأم
الزوجة. فهذان طريقان للمحارم: طريق النسب
وطريق الصهر. ثم هناك طريق ثالث: وهو الرضاع
فيحرم بالرضاع ما يحرم من النسب، فإذا ارتضع

(١) ينظر أيضًا مجموع الفتاوى (١٠٩/٣٢-١٣٤).

الطفل من امرأة خمس رضعات(*) في الحولين قبل الفطام صار ولدها، وصار الرجل الذي دُرَّ اللبن بوطئه أباً لهذا المرتضع، وإذا صار الرجل والمرأة والدي المرتضع صار كل من أولادهما إخوة له، سواءً كانوا من الأب فقط أو من المرأة وحدها أو منهما، أو كانوا أولاداً لهما من الرضاعة؛ فإنهم يصيرون إخوة لهذا المرتضع من الرضاعة، حتى لو كان لرجل امرأتان، فأرضعت هذه طفلاً وهذه طفلة كانا أخوين؛ لأن اللقاح واحد حيث إن اللبن الذي ارتضعه الطفل والطفلة سببه رجل واحد هو الذي وطئ المرأتين. وإذا كان كذلك فجميع أقارب المرأة أقارب للمرتضع من الرضاعة، فأولادها إخوته،

(*) اختلف العلماء في حد الرضعة: فمنهم من قال: هي المصة. ومنهم من قال: هي النَّفْس. ومنهم من قال: هي التقام الثدي حتى يتركه باختياره (وهذا اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٣٦/٣٤)). ومنهم من قال: هي الوجبة حتى يشبع (وهو ظاهر اختيار ابن القيم في «زاد المعاد» (٥٧٥/٥) وهذا هو الأصل؛ إذا لا رضاع إلا بيقين.

الأحكام الخاصة بالمرأة المسامة _____

وأولاد أولادها أو أولاد إخواته، وآبائها وأمهاتها أجداده وإخوتها وأخواتها أخواله وخالاته، وكل هؤلاء حرام عليه، وكذلك أقارب الرجل أقاربه من الرضاع. وكذلك أولاد المرتضع من نسب أو رضاع بمنزلته هو. وأما إخوة المرتضع من نسب أو رضاع غير رضاع هذه المرضعة فهم أجنب منها ومن أقاربها؛ فيجوز لإخوته من النسب أن يتزوجوا بأخواته من الرضاع، كما أن إخوة الرجل من أبيه يتزوجون بأخواته من أمه وبالعكس(*) . / [باب يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب، وباب لبن الفحل].

٣- وأما تأثير الرضاع في الكبير الذي جاوز الفطام، فهذا يكون في بعض الظروف والأحوال كما في قصة سالم مولى أبي حذيفة، لما احتاجوا أن يجعلوه محرماً^(١) . / [باب في رضاة الكبير، وباب من حرّم به].

(*) مجموع الفتاوى (٣٦/٣٤).

(١) مجموع الفتاوى (٦٠/٣٤).

٤ - المحرّمات على الرجل قسمان: **القسم الأول:**
 قسم محرّم على التأييد وفيه إحدى عشرة: سبع
 بالنسب، وأربع بالصهر. فأما السبع فهن: الأم (ويدخل
 فيها كل من لها عليك ولادة، وإن بعدت. أي الجدات
 كلهن من أية جهة)، والبنت (ويدخل فيها كل من لك
 عليها ولادة، وإن نزلت كبنت البنت وبنت الابن
 وهكذا) والأخت (الشقيقة أو لأب أو لأم)، والعمة
 (وهي كل أخت للأب أو للجد وإن علا)، والخالدة
 (وهي كل أخت للأم أو للجددة وإن علت)، وبنت الأخ
 (وإن نزلت)، وبنت الأخت (وإن نزلت).

وأما الأربع فهن: حلائل الآباء وإن علوا، وحلائل
 الأبناء وإن نزلوا، وأمّهات الزوجة وإن علون، وبنت
 الزوجة وإن نزلت (لكن الثلاث الأوليات يحرم
 بمجرد العقد، وأما الرابعة فلا تحرم إلا بالدخول).

القسم الثاني: قسم محرّم تحريمًا مؤقتًا وهن أربع:

الأحكام الخاصة بالمرأة المسامة _____

الجمع بين الأختين، الجمع بين المرأة وعمتها (أو المرأة وبنت أخيها)، الجمع بين المرأة وخالتها (أو المرأة وبنت أختها)، ذوات الأزواج فإنهن يحرم نكاحهن ما دُمن في نمة الزوج. [باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء].

تنبيه يتعلق بالربيبية (بنت الزوجة):

هل الريبية التي تحرم على الزوج هي التي تكون في حجره (أي: تعيش معهم في البيت)، فإذا لم تكن في حجره حلت؟

الجواب: إنه بالنظر لأول وهلة أن الرجل إذا عقد على امرأة - مجرد عقد - فإن أمها تحرم عليه تحريمًا مؤبدًا؛ فعكس ذلك أنه إذا عقد على الأم تحرم البنت، لكن هذه الحالة أدنى من الحالة الأولى، ولذا اشترط الدخول بالأم حتى تحرم البنت، فهذا كافٍ في تحريمها، وأما كونها في الحجر أو لا فهذا لا أثر له

في التحريم وهذا قول جمهور العلماء، ولكن جاء عن علي - بإسناد صحيح^(١) - جواز ذلك. والصواب قول الجمهور، ويكون فائدة قوله تعالى: {اللاتي في حجوركم} التنبيه على الحكمة في تحريم الربيبة، وأنها بمنزلة بنت الرجل، فمن المستقبح إباحتها. ثم هذا القيد إنما هو بحسب الغالب، فإن غالب الربائب تكون في حجر زوج الأم، والقيد الأغلب لا أثر له في الحكم.

٥- الشروط في النكاح على ثلاثة أقسام: **الأول:** شروط فاسدة مفسدة للعقد؛ كالمتعة، والشغار، والتحليل: فإذا كان العقد مؤقتاً فهذا هو نكاح المتعة وهو محرّم بالاتفاق. والشغار: هو المقايضة بالنساء: يزوج الرجل ابنته لإنسان على أن يزوجه هذا الآخر ابنته ولا مهر بينهما. والتحليل: يتزوج الرجل المرأة المطلقة ثلاثاً من أجل أن يُحلّها للأول، فهذا سمّاه النبي

(١) رواه ابن أبي حاتم، وعبد الرزاق عن أوس بن الحدثان/ الإرواء (١٨٨٠).

الأحكام الخاصة بالمرأة المسامة _____

- التيسر المستعار. ولعن الله المحلل والمحلل
 له. فهذه الشروط كلها فاسدة مفسدة للعقد.

الثاني: شروط فاسدة غير مفسدة، وهي كل شرط
 خالف الشرع ولم يكون مفسدًا للعقد مثل: أن تشترط
 عليه عدم تعدد الزوجات، أو يشترط أن لا نفقة عليه
 (كما في زواج المسيار/ الشرح الممتع (١٢/١٩٠)).
الثالث: شروط صحيحة وهي ما سوى ذلك وقد قال
 النبي - ﷺ - «إن أحق الشروط أن توفوا ما
 استحلتم به الفروج»^(١). / [باب في نكاح المتعة وبعده بابان
 في الشغار والتحليل].

٦- ولا يجوز الخطبة على خطبة الغير حتى يدع
 أو يأذن، وذلك بعد أن يرضوا به، فإذا عَرَضَ نفسه
 فلم يُجَب، فيجوز الخطبة على خطبته. / [باب في كراهية أن
 يخطب الرجل على خطبة أخيه].

(١) متفق عليه عن عقبة بن عامر رضي الله عنه.

٧- ولا يحل النكاح إلا بولي؛ فإنه شرط من شروط صحة النكاح؛ لأن المرأة ضعيفة العقل فلا تحسن الاختيار، فإذا تركت تزوج نفسها فلربما أدخلت العار على أهلها، وأيضاً لو جاز النكاح بغير ولي لانتشر الزنا بأن تمكّن البنت رجلاً من نفسها ثم إذا قيل لها في ذلك؛ قالت: تزوّجته. / [باب في الولي].

٨- ولا تزوّج امرأة - بكرًا أو ثيبًا - إلا بإذنها الصريح أو الإشاري، لكن الثيب أحق بالإذن من البكر؛ لأنها جرّبت الرجال فتعلم مصلحتها، وهذا لا يعني أنها تزوج نفسها بغير ولي، وإنما يعني تأكد حقها في الإذن. وأما الصغيرة التي لم تبلغ فلا إذن لها، فتزوّج بدون إذن. / [باب في الاستنمار وما بعده من أبواب. وباب في تزويج الصغار].

٩- والصدّاق من شروط صحة الزواج - كما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) - وذلك تمييزاً للنكاح

(١) الشرح الممتع (١٢/١٨٨).

عن السفاح، ولو خلا النكاح عن المهر لكان هبةً للفرج وهذا خاص بالنبي - ﷺ - والسنة تخفيفه وتعجيله، وإن كان موسراً فأعطاها الشيء الكثير فلا بأس؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا﴾. ويصح أن يكون العمل مهرًا كمن أجر نفسه أو علم قرآنًا. وإذا لم يُسمَّ المهر؛ وجب لها مهر المثل إذا دخل بها، فإن مات عنها قبل الدخول فلها الصداق كاملاً. قال ابن عبد البر - رحمه الله - : فلا بد لكل مسلم من صداق قلَّ أو كثر على حسب ما للعلماء في ذلك من التحديد في قليله دون كثيره، فإنهم لم يختلفوا في الكثير منه؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]. وفي القياس أن ما يجوز بيعه وهبته، والمعوضة عليه؛ جازت هبته، إلا أن الله عز وجل خص النساء بالمهور المعلومات ثمنًا لأبضاعهن. قال تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ﴾ [النساء: ٤] ^(١). / [باب الصداق. والأبواب بعده].

١٠ - ويستحب افتتاح عقد النكاح بخطبة الحاجة؛

(١) الاستنكار (١٦/٦٥-٦٦).

لتحصل البركة بموافقة السنة، وأوجب هذه الخطبة الظاهرية، وأبو عوانة فترجم في صحيحه: باب وجوب الخطبة عند العقد. / [باب في خطبة النكاح].

١١- إذا تزوج الرجل زوجة جديدة؛ فإن كانت ثيباً أقام عندها ثلاثاً يخصها بها ثم يقسم لبقية الزوجات، وإن كانت بكرًا أقام عندها سبعاً يخصها بها ثم يقسم، وإن اختارت الثيب التسبيع سبع لها، لكن يُسبّع لبقية نسائه أيضاً / [باب في المقام عند البكر].

١٢- ويقال للمتزوج - رجلاً أو امرأة - «بارك الله لكما، وبارك عليكما، وجمع بينكما في خير» وأيضاً: «على الخير والبركة وعلى خير طائر» - أي: وعلى أفضل حظ، فإن طائر الإنسان هو حظه - وأما «بالرفاء والبنين» فهي تهنئة جاهلية يعنون بها: زواج مصحوب بالاتفاق والالتئام وجمع الشمل - وهذا حق - وأما «والبنين» لأنهم كانوا يكرهون

البنات ويؤدونهن، فانظر كيف لَبَسُوا الحق بالباطل. /
[باب ما يُقال للمتزوج].

١٣- ويجب العدل بين الزوجات في القسمة: في النفقة والمبيت وعند السفر يقرع بينهما. وأما محبة زوجة أكثر من غيرها من زوجاته؛ فإن الله تعالى هو الذي بيده القلوب يصرفها كيف يشاء، ولكن لا يؤثر هذا الحب الباطن على العدل الظاهر، ولذا قال تعالى:

﴿وَلَنْ نَسْتَطِيعُوا أَنْ نَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ
فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]. / [باب في القسم بين النساء].

وقد قال - ﷺ - «من كانت له امرأتان، فمال إلى أحدهما؛ جاء يوم القيامة وشقه مائل»^(١) فهذا الحديث محمول على من لم يعدل العدل الظاهر في النفقة والمبيت، دون الميل الباطن.

(١) رواه أبو داود، والترمذي وغيرهما. وهو حديث صحيح/ ص.د (١٨٥١)، والإرواء (٢٠١٧).

١٤- ويجب أداء الحقوق بين الزوجين فإن الله تعالى سائل كل زوج - رجلاً أو امرأة - عن أداء الحقوق. ومن حق المرأة على زوجها: أن يطعمها إذا طعم، ويكسوها إذا اكتسى، ولا يضرب الوجه ولا يقبّح - بأن يقول لها: «قَبَحَكَ اللهُ»، ولا يضربها إلا تاديباً؛ ودفعاً لنشوزها. وأما حق الزوج على زوجته، فقد سبق في الكتاب الثاني.

١٥- وأختم كتاب النكاح بموجز ما ذكره الشيخ الألباني - رحمه الله - في كتابه «آداب الزفاف». وقد ختم أبو داود أيضاً كتاب النكاح بأبواب جامعة في النكاح، وهذه الأبواب مناسبة للزوجين في حياتهما الزوجية؛ فليكونا على علم بها قبل الزفاف:

• إذا دخل بزوجه استُحب له أن يلاطفها، كأن يقدم لها شيئاً من الشراب ونحوه.

• ويضع يده على رأسها، ويقول: «اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه، وأعوذ بك من

شرها وشر ما جبلتها عليه».

• ويصلي بها ركعتين؛ لورود ذلك عن السلف، ولا بأس أن يدعو أيضاً بهذا الدعاء: «اللهم بارك لي في أهلي، وبارك لأهلي في، اللهم ارزقهم مني، وارزقني منهم، اللهم اجمع بيننا ما جمعت في خير، وفرق بيننا إذا فرقت في خير».

• فإذا أراد أن يجمع قال، وقالت: «بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان، وجنب الشيطان ما رزقنا»؛ فإن قضى الله بينهما ولداً؛ لم يضره الشيطان أبداً.

• ويجوز له أن يأتيها في قُبُلها من أي جهة شاء، من خلفها أو من أمامها، كما قال تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٣).

• ويحرم عليه أن يأتيها في دبرها، ومن فعل فإنه ملعون، ولا ينظر الله إليه، وقد كفر بما أنزل على

محمد صلى الله عليه وسلم

• وإذا أراد أن يعود إلى جماعها؛ توضأً بين الجماعين؛ فإنه أنشط في العود، وإن اغتسل في ذلك فهو أفضل.

• ويجوز اغتسال الزوجين معاً في مكان واحد.

• ويُستحب أن يتوضأ - الرجل والمرأة - قبل أن يناما؛ لأن الملائكة لا تقرب الجنب، والاحتسالي قبل النوم أفضل.

• ويحرم إتيان الحائض في حيضها؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، ومن أتى حائضاً فقد كفر بما أنزل على محمد - صلى الله عليه وسلم - . ومن غلبته نفسه فجامع امرأته حال حيضها؛ فليصدق بدينار أو نصف دينار.

• ويحل له من الحائض كل شيء إلا فرجها. فإذا

اغتسلت من حيضها صلّت وحلّت، ولا يأتيها قبل
 الاغتسال لقول تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ
 أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ (١).

• ويجوز أن يعزل عنها ماءه إن شاء أو لحاجة
 لهما، والأولى تركه؛ لأن فيه إدخال الضرر على
 المرأة؛ لما فيه من تفويت لذتها؛ ولأنه يفوت مقصدًا
 من مقاصد النكاح، وهو تكثير نسل أمتنا المسلمة،
 ومن هذا الباب سمّاه النبي - ﷺ - الواد الخفي.

• ويُستحب له صبيحة بنائه بأهله أن يأتي أقاربه
 الذين أتوه في داره، ويسلم عليهم، ويدعو لهم، وأن
 يقابلوه بالمثل، كما فعل النبي - ﷺ - بعد بنائه بزَيْنَب
 أم المؤمنين رضي الله عنها.

• ويجب عليهما أن يتخذا حمامًا في دارهما ولا
 يسمح لها أن تدخل حمام السوق فإن ذلك حرام،

(١) مجموع الفتاوى (٢١-٦٢٥).

والأحاديث في تحريمه كثيرة معلومة خلافاً لمن قال: «لا يصح في الحمام حديث» [كابن القيم في «الزاد» (٦٢/١)].

• ويحرم نشر أسرار الاستمتاع المتعلقة بالوقاع، فإن مثَّل ذلك مثَّل الشيطان لقي شيطانة في طريق، فغشيتها والناس ينظرون.

• ولا بد له من وليمة العرس بعد الدخول، وتمتد ثلاثة أيام، يدعو الصالحين إليها فقراء كانوا أو أغنياء، وتكون الوليمة بكل ما تيسر بحسب سعة كل إنسان؛ فلا يلزم أن تكون باللحم، ولو شارك الأغنياء بمالهم في الوليمة لإعدادها؛ فهو خير وكرم وإحسان؛ ويحرم تخصيص الأغنياء بالدعوة دون الفقراء.

• وتلبية الدعوة واجبة ولو كان صائماً؛ فإنه إن كان صائماً فليدع، وإن كان مفطراً فليطعم، وإذا ألح عليه الداعي ليأكل فليفطر وليصم يوماً مكانه إن شاء.

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

• ولا يجوز حضور الدعوة إذا اشتملت على معصية، إلا أن يقصد إنكارها ومحاولة إزالتها.

• ويستحب لمن حضر الدعوة أن يدعو للداعي؛ لأجل الطعام، ولأجل الزفاف: فمن الأول: «اللهم اغفر لهم وارحمهم وبارك لهم فيما رزقتهم» ومنه: «اللهم اطعم من أطعمني واسق من سقاني»، ومنه: «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصلت عليكم الملائكة». وأما الثاني فقد سبق ذكره في الفقرة (١٢).

• ويجوز أن تقوم العروس بنفسها على خدمة المدعوين، إذا كانت متسترة، وأمنت الفتنة، كما في حديث سهل بن سعد عند البخاري، ومسلم لمَّا عرَّس أبو أسيد الساعدي دعا النبي - ﷺ - وأصحابه، فلما فرغ النبي - ﷺ - من طعامه؛ قدمت امرأته شرابًا للنبي - ﷺ -، فكانت يومئذ خادمهم وهي العروس.

• ويجوز السماح للنساء في العرس بإعلان النكاح بالضرب بالثَّف فقط وبالغناء المباح الذي ليس فيه وَصْفُ الجمال وذكر الفجور. وهذا النوع من الغناء هو الذي اعتاد الناس عليه بفطرتهم كالحادي يحدو بالإبل ليستحثها على السير، وكالعمال يخففون من عناء العمل، وكأهل البادية، وهذا كله بخلاف غناء أهل الفجور والخمر أتباع الشياطين، وبخلاف هذه الفِرَق التي تسمى «فرق إسلامية» كما زعموا، والإسلام برئ من مثل هذا.

• ويجب الامتناع عن كل ما يخالف الشرع حتى يتأسس بيت الزوجية على تقوى الله تعالى؛ فيقوى عماده، ويخسأ حُسَّاده.

ومن هذه المخالفات:

أ- **تعليق الصور:** سواء كانت مجسمة أو غير مجسمة، لها ظل أو لا ظل لها، يدوية أو فوتوغرافية،

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

ويجب على المستطيع نزْعُها إن لم يستطع تمزيقها، وما أكثر الأحاديث المحرّمة لاتخاذ الصور حتى ذكر البخاري وحده في ذلك عشرة أبواب (٨٨-٩٧) في كتاب اللباس، خلاصتها: أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صور، وأن المصورين أشد الناس عذاباً يوم القيامة، وأن النبي ﷺ - لم يكن يترك شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه، وذلك أن التصاليب والتصاوير كلاهما عُبد من دون الله، وأن الصورة ولو كانت ممتحنة تمنع من دخول الملائكة فلا بد من قُطْع الرأس، وأن الصور - علاوة على ما تقدم - تشغل المصلي في صلاته، وهي ذريعة إلى عبادتها من دون الله كما حصل في قوم نوح.

والواجب على المسلم أن لا يدخل بيتاً فيه صور كما كان يفعل - ﷺ - وفعله أصحابه، وهذا من باب التعاون على البر والتقوى؛ فإن عدم الدخول سبيل إلى عدم اتخاذ الصور. قال الشيخ الألباني: «ولا يجوز

لمسلم عارف بحكم التصوير أن يشتري ثوباً مصوراً - ولو للامتهان - لما فيه من التعاون على المنكر، فمن اشتراه ولا علم له بالمنع؛ جاز له استعماله ممتهناً».

ب- ستر الجدران بالسجاد: لأنه سَرَفٌ وزينة غير مشروعة، وقد أنكر النبي - ﷺ - على عائشة بقوله: أتسترين الجدران؟! وفي عرس سالم ابن عبدالله بن عمر دَعَا أبا أيوب الأنصاري، فرأى البيت مستتراً بِنِجَادٍ أَخْضَرٍ، فقال: يا عبد الله! أتسترون الجدر؟ فقال عبد الله بن عمر: - واستحيا- غَلَبْنَا النِّسَاءَ أبا أيوب! فخرج ولم يطعم طعاماً.

إلا أنه إذا احتيج إلى ستر النافذة لدفع الشمس والحر والضوء أحياناً؛ فلا بأس. فهناك فرق بين ستر الجدران الذي لا يكون لحاجه وبين ستر النافذة الذي يكون لحاجة.

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة _____

ح- نتف الحواجب وغيرها: فإن هذا من النمص الذي حرّمه رسول الله، ولعن فاعله.

د- طلاء الأظفار وإطالتها: فهذا فيه تشبه بالكافرات والفاسقات، وهو مخالف لسنن الفطرة التي منها « وتقليم الأظفار ».

هـ- حلق اللحي: فهذا فيه تشبه بالكفار والنساء، وفيه تغيير لخلق الله، وفيه مخالفة لأمره - ﷺ - الذي أمر بإطلاق اللحي وحفّ الشوارب. وكل واحدة من هذه كافية لإثبات وجوب إعفاء اللحية وحرمة حلقها، فكيف بها مجتمعة؟! ولا ينبغي للمسلم العاقل أن يعتر بكثرة المبتلين بهذه المخالفة؛ فإنها من الفطرة التي لا يجوز تغييرها كما قال تعالى: ﴿ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ (الروم: ٣٠).

و- خاتم الخُطبة: ففيه تقليد للنصارى (*):

فأما الخاطب فلا يجوز له هذا إن كان من الذهب، وإن كان من الفضة فليلبس ذلك في أي وقت شاء قبل الزواج أو بعده، ولا يقيد ذلك بالخطبة والزواج، ويكون خاتماً له فصّاً، لا حلقة. وأما المخطوبة فيجوز لها لبس الذهب والتحلي به لا على طريقة النصارى والكفار، كأن يتولى الخاطب إلباسها بنفسه.

١٦- ويجب على الزوج إحسان عشرة الزوجة، ويتلطف بها، ويسايرها فيما أحل الله، ولا سيما إن كانت حديثة السن. قال - ﷺ - : «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي». وفي حجة الوداع - في يوم عرفة- قال - ﷺ - : «... ألا واستوصوا بالنساء

(* حيث - عندهم - يضع العروس هذا الخاتم على رأس إبهام عروسه اليسرى، ويقول: بسم الأب، ثم على رأس السبابة، ويقول: بسم الابن. ثم على رأس الوسطى، ويقول: بسم الروح القدس. ثم يستقر في البنصر قاتلاً: آمين. ثم تفعل العروس كذلك بعروسها.

خيرًا، فاتهن عَوَان^(١) عندكم، ليس تملكون منهن شيئًا غير ذلك، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة... ألا إن لكم على نساتكم حقًا، ولنساتكم عليكم حقًا... ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن». وقال - ﷺ - : «لا يَفْرِك^(٢) مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقًا رضي منها آخر». فتأسوا أيها الرجال برسول الله - ﷺ - في معاملته لنسائه: جعل عائشة رضي الله عنها ترى لعب الحبشة في المسجد، وكان يداعبها في لعبها بلعبها التي كانت على هيئة بنات وخيول، وسابقها جريًا، ويشرب من المكان الذي شربت منه من الإناء وهي حائض، ويضع فمه على المكان الذي أكلت منه اللحم من على العظم، وجعل - ﷺ - ملاعبة الرجل امرأته من اللهو المباح، وقال - ﷺ - : «حُبِّبَ إِلَيَّ من دنياكم النساء والطيب...»، ولما غارت عائشة من إحدى زوجاته -

(١) عوان: أسيرات.

(٢) يَفْرِك: يُبْغِض.

لَمَّا قَدَّمَتْ لَهُ طَعَامًا، قَامَتْ إِلَى الْقِصْعَةِ ﷺ - فَكَسَرْتَهَا؛ فَكَيْفَ تَصْرَفُ - ﷺ -؟! جمع المكسورة وأعطاهم لعائشة، وأعطى الصحيحة للتي كُسرَت قِصْعَتِهَا، وَغَيْرَ ذَلِكَ الْكَثِيرِ؛ مِمَّا حَدَا بِالْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ (١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ يَجْعَلَ مِنْ ضَمَنِ كِتَابِهِ فِي «كِتَابِ السِّنَنِ الْكَبْرِيِّ» كِتَابًا سَمَاهُ «عِشْرَةَ النِّسَاءِ» ذَكَرَ فِيهِ مِئَةَ بَابٍ وَبَابَيْنِ، أَقُولُ: لَوْ ذَكَرْتَ هَذَا الْكِتَابَ قَبْلَ شُرُوعِي فِي هَذَا التَّصْنِيفِ؛ لَأَخْتَصَرْتَهُ وَعَلَّقْتَ عَلَيْهِ شَرْحًا وَبَيَانًا، وَلَا كَتَفَيْتَ بِهِ فَإِنَّهُ شَامِلٌ جَامِعٌ. وَلَكِنْ قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ.

١٧- ويجب على الزوجة خدمة زوجها

بالمعروف، فتخدمه الخدمة المعروفة من مثلها لمثله لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾،

(١) الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الخراساني، صاحب «السنن» (٢١٥-٣٠٣هـ)، وهو أحنق بالحديث وعلله من مسلم، وأبي داود. سير أعلام النبلاء للذهبي.

ويتنوع ذلك بتنوع الأحوال، فخدمة البدوية ليست كخدمة القروية، وخدمة القوية ليست كخدمة الضعيفة. وهذا القول هو قول مالك، وأصبع، وأبي بكر بن أبي شيبة، والجوزجاني من الحنابلة، وطائفة من السلف والخلف، ولا يوجد لمن قال بعدم الوجوب دليل صالح، والأدلة دالة على وجوب الخدمة؛ فإن الزوج سيدها في كتاب الله، وهي عانية - أي: أسيرة - عنده بسنة رسول الله ﷺ - وعلى العاني والعبد الخدمة، وقد قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ فإن لم تخدمه خدمها هي، وهذا يجعلها هي القوامة عليه، ثم كيف هو ينشغل بخدمتها مع أنه مطالب بالسعي للنفقة عليها؛ ولهذا لم يُزل - ﷺ - شكوى ابنته فاطمة حين اشتكت ما تلقى من الرحي، وقد كانت أسماء بنت أبي بكر تخدم الزبير: تعلف فرسه،

وتسوسه، وتدق النوى لناضحه. والذين قالوا إن العقد إنما للاستمتاع لا للاستخدام؛ فجوابه أنها هي أيضاً تستمتع، وهو قد وجب عليه النفقة والمسكن، فهذا يقتضي أن يجب عليها شئ في مقابل ذلك، وما هو إلا خدمتها إياه. ومع كل هذا فإن وجد الزوج سعة لمساعدتها ساعدها، فإن هذا من حسن المعاشرة بين الزوجين، ولذا «كان» - صلى الله عليه وسلم - يكون في مهنة أهله - يعني في خدمة أهله - فإذا حضرت الصلاة خرج إلى الصلاة». «وكان» - صلى الله عليه وسلم - بشرًا من البشر يفلي ثوبه، ويحلب شاته، ويخدم نفسه»^(١).

١٨- وصايا للزوجين:

(١) انظر لهذه المسألة: مجموع الفتاوى (٣٤/٩٠-٩١)، والفتح (٤١٨/٩)، والاختيارات ص ١٤٥، وزاد المعاد (١٨٦/٥-١٨٩)، والنسائي. كتاب العشرة. باب خدمة المرأة. وآداب الزفاف للألباني: ص ٣٨٦-٢٩١.

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة _____

أ- تطوعا وتناصحا بطاعة الله تبارك وتعالى،
واتباع أحكامه الثابتة بالكتاب والسنة.

ب- التزما بالحقوق والواجبات، كلُّ منكما تجاه الآخر، فلا الزوجة تطلب المساواة بالرجل فيما كان مضادا للشرع، ولا الزوج يتناول على المرأة مستغلا ما فضله الله من السيادة.

ج- والمرأة - بصفة خاصة - تضع نصب عينيها طاعة الزوج، إلا في معصية الله؛ فإن طاعة الزوج هي من سبيل سعادتها في الدارين.

﴿الطلاق وأشباهه﴾

١- يحرم تطليق المرأة وهي حائض أو في طهر قد مسّها فيه، وإنما طلاق السنة أن يطلقها في طهر لم يمسه فيها أو وهي حامل، وذلك لحكم عديدة ذكرها العلماء أهمها أنها في هاتين الحالتين تبدأ في إحصاء عدتها، فلا تطول عليها العدة، وذلك قول الله تعالى:

﴿فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ﴾ أي: مستقبلات عدتهن، ويلى ذلك في الأهمية أنه إذا طلقها في هاتين الحالتين دل ذلك على أنه راغب عنها، راغب في طلاقها، فهي طاهر ولم يمسخها؛ فإن كان هو لا يريد لها، وكذلك هي حامل والولد ولده ومع ذلك هو غير متعلق بها؛ فإن كان هو راغب في طلاقها.

ثم إذا هو استحمق وتعجل وطلق في الحيض فاختلف العلماء: هل يقع مثل هذا الطلاق أو لا يقع؟ والذي يترجح رواية ودراية، أثراً ونظراً؛ أن مثل هذا الطلاق لا يقع كما درست ذلك دراسة وافية في رسالة بعنوان «الكأس الفائض في طلاق الحائض»^(١) / [باب في طلاق السنة].

٢- وإذا طلق المرء طلاق السنة فليشهد على طلاقها وعلى رجعتها إذا راجعها. كما قال تعالى:

(١) انظر زاد المعاد لابن القيم (٥/٢١٨-٢٤٧).

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة _____

﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ / [باب الرجل يراجع ولا يشهد].

- ٣- ولا يصح طلاق الأجنبية، وهو طلاقها قبل أن يعقد عليها، لقوله - صلى الله عليه وسلم -: «لا طلاق قبل النكاح»^(١) / [باب في الطلاق قبل النكاح].
- ٤- وهل يقع الطلاق حال الغضب؟

جوابه: أن الغضب على مراتب ثلاث:

الأولى: أن يصل به الغضب إلى حد لا يدري ما يقول، وربما يصل إلى الإغماء، فهذا لا يقع طلاقه بالاتفاق.

الثانية: ابتداء الغضب، فيعقل ما يقول ويمكن أن يمنع نفسه؛ فهذا يقع طلاقه بالاتفاق.

(١) رواه ابن ماجه عن علي، والحاكم عن جابر/ صحيح. الإرواء (٢٠٧٠).

الثالثة: حالة بين بين، فهو يدري ما يقول ولكنه مغلوب عليه لا يملك نفسه، الغضب يغضبه غضباً أن يطلق؛ فهذه المرتبة اختلف فيها أهل العلم، والصواب أنه لا يقع الطلاق في مثل هذه الحالة؛ لقوله - صلى الله عليه وسلم -: «**لا طلاق ولا عتاق في إغلاق**» / [باب في الطلاق على غضب].

٥- وطلاق الهازل يقع؛ لأن الفروج حرمتها عظيمة، فلا لعب ولا هزل في ذلك، فإن قال قائل: هذا ما قصد الطلاق، كالمكره لا يقع طلاقه؟ **فالجواب:** أن المكره ما قصد الطلاق ولا قصد لفظه، وأما الهازل فقد قصد لفظ الطلاق، وإن كان أراد به عدم الوقوع، وهذا ليس إليه بل إلى الشارع، فالهازل أراد اللفظ الذي إليه، وأراد أن لا يكون موجباً وليس إليه، فإن من باشر سبب ذلك باختياره؛ لزمه مسببه ومقتضاه، وإن لم يُردّه، وأما المكره فإنه لم يُرد لا هذا ولا هذا، فقياس الهازل على المكره غير

الأحكام الخاصة بالمرأة المسامة _____

صحيح. وقد قال - صلى الله عليه وسلم -: «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح والطلاق والرجعة»^(١) / [باب في الطلاق على الهزل].

٦- وأما السكران فإنه - حال سكره - لم يقصد الطلاق ولا لفظه فكيف يُقال بوقوع طلاقه؟ قالوا: لأنه هو المتسبب في سُكر نفسه بخلاف المكره.

قلنا: جواب هذا أن كونه آثمًا له عقوبة خاصة وهي الجلد، وأما أن نزيد عليه العقوبة بايقاع طلاق لم يقصده ولم يقصد لفظه؛ فهذه زيادة في العقوبة.

وقد روى البخاري في صحيحه كتاب الطلاق. باب الطلاق في الإغلاق، والكره، والسكران... قال: وقال عثمان: «ليس لمجنون ولا لسكران طلاق». وكان عمر بن عبد العزيز يقضي على

(١) رواه أبو داود، وغيره عن أبي هريرة وهو حديث حسن/ الإرواء (١٨٢٦)، ص د (١٩٠٤).

السكران بالتأديب، والإلزام بالطلاق إذا طلق، فلما ذكر له الأثر عن عثمان رضي الله عنه؛ رجع فصار يؤدبه ولا يقضي بطلاقه/ [أخرجه ابن أبي شيبة (٧٧/٤)، والبيهقي (٣٥٩/٧) وصححه في الإرواء (٢٠٤٥)]. وعلق البخاري أيضًا في نفس الموضع عن ابن عباس قال: طلاق السكران والمستكره ليس بجائز/ الإرواء (٢٠٤٦)].

٧- من قال لامرأته: أنت طالق ثلاثًا ونحو ذلك: فهذا لا يُحسب عليه إلا طلقة واحدة.

قال ابن عباس: «كان الطلاق على عهد رسول الله - ﷺ - وأبي بكر، وسنتين من خلافة عمر، طلاق الثلاث واحدة. فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم»^(١) / رواه مسلم (١٤٧٢). وقد طلق رجل على عهد النبي - ﷺ -

(١) رواه مسلم (١٤٧٢).

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

امراته ثلاثاً، فقال له النبي - ﷺ - : «راجِعْهَا»، فقال: إني طلقها ثلاثاً. فقال له: «قد علمت؛ راجِعْهَا»، وتلا: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾. ومعلوم أن الطلاق الثاني والثالث يقعان لغير عدة؛ فهما مردودان. وقد أفتى ابن عباس رضي الله عنهما بوقوع الثلاث ثلاثاً؛ لكن هذا يخالف روايته أنها واحدة، والرواية مقدمة على الرأي والاجتهاد، على أنه قد روى عنه أيضاً أنه إن قال: أنت طالق ثلاثاً بضم واحد فهي واحدة، ففتواه هذه تناقض فتواه الأولى؛ فإذن لم يبق الاعتماد إلا على روايته. / [باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث] (١).

وقد روى عن جمع آخر من الصحابة أنهم

(١) ينظر لهذه المسألة: «مجموع الفتاوى» (٩٧-١/٣٣). قال الشيخ: «وهذه المسائل عظيمة، وقد بسطنا الكلام عليها في موضع آخر في مجلدين، وإنما نبهنا هنا تنبيهاً لطيفاً» (٩٧/٣٣)، «وزاد المعاد» لابن القيم (٢٤٧/٥-٢٧١)، و «إغاثة اللهفان» له (٥٨١-٥٠٠/١) تحقيق الشيخ الحلبي، و «إعلام الموقعين» له (٤٠٨-٣٧٧/٤) تحقيق الشيخ مشهور.

جعلوا الثلاث واحدة. وقد أطال شيخا الإسلام ابن تيمية، وابن القيم وأشبعا الكلام في هذه المسألة العظيمة، ومن أحسن ما يُقتنص من كلامهما أن عمر رضي الله عنه لما جعل الثلاث ثلاثاً لم يكن في زمانهم التحليل المبعوض لله ورسوله، فلما انتشر التحليل؛ استحق هو الآخر أن يُدفع؛ لأنه مفسدة تفوق مفسدة تتابع الناس في طلاق الثلاث، فإذا نحن عملنا باجتهد عمر رضي الله عنه دفعاً لمفسدة تتابع الناس في الطلاق؛ وقعنا في مفسدة أعظم ألا وهي التحليل المبعوض.

قال ابن القيم رحمه الله: «وأما في هذه الأزمان التي قد شكت الفروج فيها إلى ربها من مفسدة التحليل، وقُبِح ما يرتكبه المحللون مما هو رَمَد بل هو عمى في عين الدين، وشجى في حلق المؤمنين، من قبائح تُشمت أعداء الدين به، وتمنع كثيراً ممن يريد الدخول فيه بسببه، بحيث لا يحيط بتفاصيلها خطاب ولا يحصرها كتاب، يراها المؤمنون كلهم من أقبح

الأحكام الخاصة بالمرأة المسماة

القبائح، ويعدونها من أعظم الفضائح، قد قلبت من الدين رسمه، وغيّرت منه اسمه، وضمّخ التيس المستعار فيها المطلقة بنجاسة التحليل، وقد زعم أنه طيبها للتحليل، فيا لله العجب! أي طيب أعارها هذه التيس الملعون؟ وأي مصلحة حصلت لها ولمطلقها بهذا الفعل الدون؟ أتري وقوف الزوج المطلّق أو الولي على الباب، والتيس الملعون قد حل إزارها وكشف النقاب، وأخذ في ذلك المرتع، والزوج أو الولي يناديه: لم يُقَدِّم إليك هذا الطعام لتشبع، فقد علمت أنت، والزوجة، ونحن، والشهود، والحاضرون، والملائكة الكاتبون، ورب العالمين أنك لست معدودًا من الأزواج، ولا للمرأة أو أوليائها بك رضا ولا فرح ولا ابتهاج، وإنما أنت بمنزلة التيس المستعار للضراب، الذي لولا هذه البلوى لما رضينا وقوفك على الباب؛ فالناس يظهرون النكاح ويعلمونه فرحًا وسرورًا، ونحن نتواصى بكتمان هذا الداء العُضال ونجعله أمرًا مستورا... ثم ذكر - رحمه الله

– أن مثل هذا النكاح لا نسب بينه وبين مقاصد النكاح، وآدابه، وشروطه، وأركانه في شئ من الأشياء، وليس فيه مقصد إلا التحليل... ثم قال: ثم سل من له أدنى اطلاع على أحوال الناس: كم من حرة مصونة أنشب فيها المحلل مخالبا إرادته، فصارت له بعد الطلاق من الأخدان، وكان بعلمها منفردًا بوطنها فإذا هو والمحلل فيها شريكان، فَلَعَمْرُ الله! كم أخرج التحليل مخدرةً من سترها إلى البغاء، وألقاها بين برائث العُشراء والخذناء، ولولا التحليل لكان من الثريا دون منالها، والتدرع بالأكفان دون التدرع بجمالها، وعناق القنا دون عناقها، والأخذ بزراع الأسد دون الأخذ بساقها»^(١).

٨- **النية في الطلاق:** ألفاظ الطلاق إما صريحة فيه وإما كناية، فالصريح مالا يحتمل معنى إلا الطلاق، والكناية ما يحتمله وغيره، فمن طلق صريحًا وقع

(١) إعلام الموقعين (٤/٤٠٩-٤١١).

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة _____

وإن لم ينوه؛ لأنه لا هزل في الطلاق كما تقدم؛
ولأنه لا يشاء أحد يطلق إلا طلق ثم يدعي أنه هازل
فلا يكون طلاق على وجه الأرض.

وأما الكناية فكأن يقول: أنت حرة، والحقي بأهلك
ونحو ذلك، وهذا النوع لا يقع إلا بنية مقارنة للفظ أو
بقرينة تدل على أنه أراد الطلاق كخصومة أو
غضب.

وأما إن قال: أنت عليّ حرام؛ فهذا لا يخلو من
ثلاث حالات: إما أن ينوي الطلاق أو الظهر أو
اليمين، فالحكم على نيته.

وأما إن قال: أنت عليّ كظهر أمي؛ فهذا ظهر
حتى لو نوى به الطلاق؛ لأن هذا صريح في الظهر،
وإن أجرى الظهر مجرى اليمين فهو يمين كأن
يقول: إن فعلت كذا فزوجتي عليّ كظهر أمي.

وأما إن قال: ما أحلّ الله عليّ حرام، فهذا حكمه حكم اليمين؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحْرَمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَيَّنَ فِرْصَاتَ أَرْوَاجِكَ^٤ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فجعل الله تعالى ذلك يميناً. فتحريم المرأة يميناً إلا أن يكون بلفظ الظهار فيكون ظهاراً؛ لأنه منكر من القول وزور، فاختلف حكمه عن حكم التحريم المطلق. / [باب في ما عُني به الطلاق والنيات].

٩- ومن خير زوجته فاخترته، فليس ذلك طلاقاً؛ لقول عائشة رضي الله عنها: «خيرنا رسول الله - ﷺ - فاخترناه فلم يعد ذلك شيئاً» / [باب في الخيار].

وقولها (خيرنا...) هو قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾.

الأحكام الخاصة بالمرأة المسماة

١٠- ومن قال لزوجته: أَمْرُكَ بِيَدِكَ؛ فالقضاء ما قضت. كما قال عثمان رضي الله عنه / [أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصنف بإسناد حسن كما في الإرواء (٢٠٤٩)]. / باب في: أمرك بيدك.

١١- ومن قال لزوجته: أنت طالق البتة، فهي طلقة واحدة رجعية/ [باب في البتة].

١٢- والوسوسة بالطلاق والشك فيه لا اعتبار لهما، فمن حدّث نفسه بطلاق امرأته أو شكَّ هل طلق أو لا ولم يتكلم بطلاق؛ فإن الطلاق غير واقع. / [باب في الوسوسة في الطلاق].

١٣- ومن قال لامرأته: يا أختي، على سبيل الكرامة والتوقير لا يكون مظاهراً، كما قال إبراهيم - لما سأله عن سارة -: إنها أختي. أي: في الإسلام. وذلك لما دخلا أرض هذا الملك الجبار، فأخبر أن سارة من أحسن الناس فأرادها، فسأله هذا الجبار

عنها فقال: إنها أختي، حتى يسلم منه. / [باب في الرجل يقول لامرأته يا أختي].

١٤ - تعليق الطلاق بالشروط ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- أن يكون شرطاً محضاً؛ فيقع به الطلاق بكل حال. كأن يقول: أنت طالق إذا أهلاً هلال شهر كذا.

ب- أن يكون يميناً محضاً؛ فلا يقع به الطلاق، وفيه كفارة يمين. كأن يقول: إن لم تفعلني كذا (أو فعلتني) فأنت طالق، يقصد حضها أو منعها، أو يقول: إن لم أفعل كذا (أو فعلته) فامرأتي طالق، يقصد حضاً نفسه أو منعها.

ج- أن يكون محتملاً للشرط المحض واليمين المحض؛ فهذا يرجع فيه إلى نية المعلق. كأن يقول لزوجته: إن خرجت من البيت فأنت طالق، فهنا قد يكون القصد تطليقها فعلاً، وقد يكون القصد منعها

من الخروج.

وهاهنا مسألة كثيرة الوقوع وهي: إذا علّق طلاق امرأته على شرط، فهل له أن ينقضه قبل وقوع الشرط أو لا؟ مثاله: أن يقول لزوجته: إن ذهبت إلى بيت أهلك فأنت طالق – يريد الطلاق لا اليمين – ثم بدا له أن يتنازل عن هذا فهل له أن يتنازل؟

الجمهور يقولون: لا يمكن أن يتنازل؛ لأنه أخرج الطلاق من فيه على هذا الشرط فلزم كما لو كان الطلاق مُنَجَّزًا.

وشيخ الإسلام ابن تيمية يقول: إن هذا حق له فإذا أسقطه فلا حرج؛ لأنه قد يبدو له أن ذهاب امرأته إلى أهله يفسدها عليه، فيقول لها ما قال، ثم يتراجع عن هذا.

ولكن هاهنا تنبيه هو: أنه إذا علّق طلاقها على

شرط بناءً على سبب تبين عدمه، كأن يقول لها: إن ذهبت إلى بيت أهلك فأنت طالق بناءً على أنهم ركبوا ديشاً مثلاً فخاف على امرأته من ذلك، ثم تبين له أنهم لم يركبوه؛ فهنا تذهب ولا تُطلق؛ لأنه قال ما قال بناءً على سبب، ثم تبين عدم ذلك السبب^(١).

١٥- من علّق الطلاق بالمشيئة بأن قال: أنتِ طالق إن شاء الله؛ فهذا إن أراد بقوله إن شاء الله أي: إن شاء الله أن تطلقني بهذا القول؛ فإنّ الطلاق يقع؛ لأن الله يشاء الشيء إذا وُجد سببه. وإن أراد بقوله إن شاء الله - أي: في طلاق المستقبل، فإنّ الطلاق لا يقع حتى يوقعه مرة ثانية في المستقبل^(٢).

١٦- ومن ظاهر من امرأته بأن قال لها: أنتِ علىّ كظهر أمي، أو كظهر أختي، أو أحد محارمه -

(١) الشرح الممتع (١٣/١٢٥-١٢٧).

(٢) الشرح الممتع (١٣/١٥٥).

على قول جمهور أهل العلم - فإن هذاظهار حتى لو نوى به الطلاق؛ لأنهم في الجاهلية كانوا يجعلونه طلاقاً، فلو قال: نويت بذلك الطلاق وحكمنا له بذلك؛ رددنا حكم الظهر إلى حكم الجاهلية. وهذا قد ذكر الله حكمه في أول سورة المجادلة مفصلاً: تحرير رقبة من قبل أن يتماسا، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً / [باب في الظهر].

١٧- ويجوز للمرأة أن تخلع نفسها من زوجها إن خافت أن لا تقيم حدود الله مع زوجها، فإن كانت صادقة في دعواها فهي غير مؤاخذة ظاهراً وباطناً، وإن كانت كاذبة؛ فحرام عليها رائحة الجنة، وقد قال - ﷺ -: «أيا امرأة سألت زوجها طلاقاً في غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة»، وقال - ﷺ -: «المختلعات هن

المنافقات».

فإن سألت المرأة الخلع فلا جناح عليها ولا على زوجها فيما أخذ منها في مقابل خلعها، كما قال تعالى:

﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافًا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾. ثم يفسخ العقد، وتعد بحیضة واحدة للاستبراء، ثم تنزوج بمن شاءت كما أفقَى النبي - ﷺ - ثابت بن قيس بن شماس لما كرهت زوجها وجاءت إلى النبي - ﷺ - تشتكي له، فقال له النبي - ﷺ - : خذ منها. وكان قد أصدقها حديثين. / [باب في الخلع].

١٨ - الأمة إذا كانت تحت عبد وأعتقت؛ خُيرت في البقاء معه أو الفسخ، فإن اختارت الفسخ؛ اعتدت بحیضة أيضًا للاستبراء / [باب في المملوكة تُعتق وهي تحت حر أو عبد]. وأما إن كانت حر فلا خيار لها.

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

١٩- إذا أسلم أحد الزوجين: أما إذا أسلما معًا فهما على نكاحهما سواء وقع هذا النكاح صحيحًا أم لا، إلا أن تكون - مثلًا - من محارمه فيُفَرَّق بينهما.

وأما إذا أسلم الزوج وكانت زوجته كتابية: يهودية أو نصرانية؛ فهي باقية تحته لأن نساء أهل الكتاب حلٌ للمسلمين بالنكاح.

وأما إذا أسلمت الزوجة فهذا قد اختلف فيه أهل العلم اختلافًا بيّنًا: فطائفة قالت: تحرم عليه وتقع الفرقة بينهما بمجرد الإسلام. وهذا قول ابن عباس، وعطاء، وطاوس، والثوري، وأهل الكوفة. ووافقهم أبو ثور، واختاره ابن المنذر وجنح إليه البخاري.

وقالت طائفة: إذا أسلم زوجها في عدتها؛ لحق بها وهي زوجته. وهذا قول مجاهد، وقتادة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وقد وقع لجماعة من الصحابة أسلمت نساؤهم قبلهم كحكيم بن

حزام، وعكرمة بن أبي جهل وغيرهما، ولم يُنقل أنه جُددت عقود أنكحتهم، وذلك مشهور عند أهل المغازي لا اختلاف بينهم في ذلك.

وقالت طائفة ثالثة: إن اعتبار العدة لم يُعرف في شئ من الأحاديث، ولا كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا، ولو كان الإسلام بمجرد فرقة لكانت طالقة بآئنة ولا رجعة فيها؛ فلا يكون الزوج أحق بها إذا أسلم، وقد دل حكمه - صلى الله عليه وسلم - أن النكاح موقوف: فإن أسلم الزوج قبل انقضاء عدتها فهي زوجته، وإن انقضت عدتها فلها أن تنكح من شاءت، وإن أحببت انتظرتة فإذا أسلم كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح؛ ولذا رد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ابنته زينب على أبي العاص بالنكاح الأول، لم يُحدث شيئاً. وكان بين إسلامهما ما يقرب من ست سنوات. / [باب إذا أسلم أحد الزوجين. وباب إلى متى تُرد عليه امرأته

إذا أسلم بعدها. وينظر أيضًا كتاب الطلاق عند البخاري. باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمّي أو الحربي].

١٩- وإذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة أو عنده زوجتان أختان؛ اختار أربعة من نسائه، واختار واحدة من الأختين/ [باب في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان].

٢٠- إذا أسلم أحد الزوجين وبينهما أولاد، فالمسلم منهما أحق بهم/ [باب إذا أسلم أحد الأبوين؛ مع من يكون الولد؟].

٢١- وإذا وجد الزوج رجلاً مع امرأته، قد علاها وهي راضية به؛ فهذه أحق أن لا يَغَارَ عليها ولا يبقى معها؛ فلماذا يتعجل فيقتله مثلاً ولا يلتزم ما شرعه الله له، بأن يذهب إلى القاضي ويخبر بما رأى؛ فإن أقرت رُجِمَتْ وإن أنكرت تلاعنا كما ذكر الله في كتابه ثم يفترقان فرقة بئنة أبدية. فإن

تعجّل الزوج وقتل العاهر قُتل به في حكم القاضي، ولكن إن كان صادقاً فليس بقاتل عند الله يوم القيامة. فإن ولدت فالولد ولدها ترثه ويرثها. / [باب في اللعان].

٢٢- إذا أتت المرأة بولد لونه يخالف لون أبويه؛ فلا يحل لوالده أن ينفيه لمجرد اختلاف اللون؛ لأنه ربما أشبه أحداً من أسلافه. / [باب إذا شك في الولد. وباب في القافة كما في حال زيد بن حارثة وابنه أسامة: كان أسامة شديد السواد مثل القار، وكان زيد أبيض مثل القطن].

٢٣- إذا زنى رجل فجاءت المزني بها بولد؛ فالولد لا يلحق بالزاني ولا يرث منه، حتى لو ادّعاه: أنه منه قد ادّعاه؛ لم تُفد دعواه شيئاً، وهو لأهل أمه: إن كانت أمةً فمملوكة لمالكها، وإن كانت حرة؛ فنسبه إلى أمه وأهلها، دون هذا الزاني الذي هو منه وهذا قول أكثر أهل العلم، واختار شيخ

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة _____

الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أنه إذا استلحقه ولم يدعه أحد؛ فإنه يلحق به؛ حفظاً لنسب هذا الطفل، كما إذا أقر في الميراث أن هذا وارثه؛ فإنه يلحق به، وهذا هو مذهب إسحاق بن راهويه، واختاره بعض السلف^(١). [باب في ادعاء ولد الزنى].

٢٤- ظهر في زماننا هذا أنواع من النكاح كالزواج العرفي، وزواج المسيار، واتخاذ الأصدقاء والصدقات ونحوها، ولا يصح نكاح الإنكاح الإسلام المعروف بأركانه وشروطه. وقد كان النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء: **نكاح الناس اليوم**: يخطب الرجل إلى الرجل وليته، فيصدقها، ثم ينكحها.

ونكاح آخر: يقول الرجل لامرأته إذا طهرت من

(١) انظر الشرح الممتع (٣٠٨/١٣).

حيضها اذهبي إلى فلان فاستبضعي منه - أي:
يجامعها - ثم يمتنع زوجها من جماعها حتى يتبين
حملها، فإن تبين حملها أصابها، وإنما يفعل هذا رغبةً
في نجابة الولد.

ونكاح آخر: يجتمع رجال دون العشرة يدخلون
على امرأة كلهم يصيبها، فإذا حملت ووضعت حملها
جُمعوا لها لا يمتنع رجل منهم ثم تختار واحدًا منهم
فتلحق به الولد.

ونكاح آخر: وهو نكاح البغايا ينصبن الرايات
على بيوتهن، فيجتمع أناس كثير فيدخلن على البغي،
فإذا حملت دُعوا لها ودُعي لهم القافة (جمع قائف،
وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد بالآثار الخفية)
فيلحقون الولد بالذي يرون، فلما بعث الله محمدًا صلوات الله عليه
هدم نكاح أهل الجاهلية كله إلا نكاح أهل الإسلام
اليوم/ [باب في وجوه النكاح التي كان يتناكح بها أهل الجاهلية].

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة _____

النكاح في الإسلام له أركان لا يقوم إلا بها وهي:

أ- الزوجان الخاليان من الموانع. ب- الإيجاب. ج-
القبول.

وله شروط لا يصح إلا بها وهي:

أ- تعيين الزوجين. ب- رضا الزوجين. ج- الولي.
د- الشاهدان أو ما يقوم مقامهما من الإعلان
بحيث يعرف الناس أن هذين زوجان.

هـ- الصداق. و- الخلو من الشروط الفاسدة وهي:
توقيت العقد (نكاح المتعة)، والتحليل: يتزوج
المرأة بقصد تحليلها لزوجها الأول. والشغار: وهو
زواج المقيضة: يتزوج المرأة بالمرأة ولا صداق
بينهما.

٢٥- إذا كان للرجل زوجة، أو مملوكة صارت فرأشاً
له؛ فأتت بولد لمدة الإمكان منه؛ لحقه الولد وصار

ولذا له يجري بينهم التوارث وغيره من أحكام الولادة، سواء كان موافقا له في الشبه أم مخالفاً، ومدة إمكان كونه منه سنة أشهر من حين أمكن اجتماعهما. فمن ادّعى بعد ذلك أنه ولده من زنا فله الحَجَر - أي لا شيء له - لكن إن كان هناك شبه بين العاهر وبين الولد؛ فحينئذ تتبعض أحكام النسب فيكون أختاً أو أختاً في التحريم والميراث وغيره، ولا يكون أختاً أو أختاً في المحرمية والخلوة والنظر فيُعطى الفراش حكمه من ثبوت الحرمة وغيرها، ويعطى الشبه حكمه من عدم ثبوت المحرمية، وهذا التبعض لا يُنكر كالولد من الرضاعة هو ولد في التحريم لا في الميراث والنفقة والولاية، وكبنت الزنا فإنها بنت الزاني في الحرمة وليست بنته في الميراث والنفقة والمحرمية / [باب الولد للفراش].

٢٦ - عند الطلاق من أحق بالولد؟

الأم أحق به ما لم تتزوج، وطالما هو في مرحلة الحاجة إلى الأم - وهي مرحلة ما قبل أن يأكل وحده ويلبس وحده - ثم بالقرعة، أو التخيير إن لم يقترعا، فإذا جاوز الولد مرحلة الحضانة، فإنه يحتاج إلى الأدب والمعاش، والأب أبصر بأسبابها وأوقى له من الأم. وقد جاءت الأحاديث بكل هذا - والله أعلم - والمقصود هو رعاية مصالح المحضون، فمن كان أحق بالحضانة لكنه أهمل وضيع؛ فإنه تسقط حضانته^(١). / [باب من أحق بالولد].

والخالة بمنزلة الأم، فهي تقوم مقامها في الحضانة.

٢٧- عدة المطلقة: إن طُقت المرأة قبل الدخول بها فلا عدة عليها وتصبح بائناً تتزوج من شاءت في الحال. وإن طُقت بعد الدخول الطلقة الأولى أو

(١) الشرح الممتع (١٣/٥٤٩).

الثانية فلها عدة يمكن للزوج خلالها أن يراجعها بلا مهر ولا عقد؛ لأنها زوجة له، وإن طلقها الطلقة الثالثة فإنها تبين منه بينونة كبرى فلا تحل له حتى تتزوج زواجًا آخر صحيحًا لا بقصد التحليل، ويجامعها الزوج الثاني، فإن طلقها الثاني أو مات عنها؛ جاز للأول أن يتزوج بها، وفي هذه الحالة عليها أيضًا العدة من الأول فإذا انقضت تزوجها الثاني، وعليها العدة من الثاني فإذا انقضت تزوجها الأول بعقد جديد ومهر.

- وأما اختلاف العدة باختلاف حال المرأة: فالتى تحيض عدتها ثلاثة قروء أي: ثلاث حيضات، تبدأ بعد الطهر الذي طلقها فيه ولم يمسه فيها. وأما الصغيرة التي لم تحض، والكبيرة اليائسة فعدتهما ثلاثة أشهر. وأما الحامل فعدتها تنتهي بوضع حملها / [باب في عدة المطلقة].

٢٨- رجعة المطلقة: (المراد: الرجعة بلا عقد

ومهر).

- **شروط الرجعة:** أن يكون الفراق بطلاق، لا بفسخ: كالفسخ لعيب في أحد الزوجين، أو لفوات شرط في النكاح، أو بخلع، أو بلعان. **الشرط الثاني:** أن يكون قد دخل بالمرأة أو خلا بها بغلق الباب وإرخاء الستار، فإن طلقها قبل الدخول والخلوة فلا عدة ولا رجعة. **الشرط الثالث:** ألا تكون الطلقة الثالثة. **الشرط الرابع:** أن تكون المراجعة في العدة. ثم لا يُشترط رضاها كما في ابتداء النكاح؛ لأن الرجعة استدامة نكاح أقوى من ابتدائه؛ فلا يُشترط رضاها.

- **بم تكون الرجعة؟** تكون بالقول وبالفعل الدال على المراجعة، فيقول: راجعتك، أو يجمعها بنية المراجعة لا لقضاء شهوته، فإن فعل – أي للشهوة – وأنت بولد فهو ولده لأن هذا وطء شبيهة لكنه يعزّر ولا يقام عليه الحد.

- والمطلقة الرجعية زوجة في كل شيء - إلا في أمور ستأتي - ولذلك تبقى في البيت لا تخرج ولا تُخرج، ولها النفقة، ويلزمها طاعة الزوج، ويجوز أن تكشف له، وينفرد بها، وتطيب له، وتمازحه وتضحكه، ويسافر بها. ولكن: ١- لا يقسم لها، ٢- ويلزمها لزوم المسكن إلا للضرورة، ٣- وتعود إليها حضانة أولادها من زوجها الأول إذا صارت رجعية من زوجها الثاني، فهي زوجة للثاني ومع ذلك لها الحضانة، والفرض أن لا حضانة لها وهي زوجة، ٤- وأيضًا فمن أوقف علي من لم يتزوج من بناته، فتزوجت إحداهن ثم طُقت - ولو رجعيًا - فإن لها حقًا في هذا الوقت مع أنها زوجة. فهذه الأمور الأربعة مما تفارق به الرجعية بقية الزوجات.

- ويصح تعليق رجعتها على شرط كأن يقول: أراجعك إذا حضت الحيضة الثانية مثلاً. ولكن هذا

إذا كان له غرض صحيح في التعليق.

- وله حق المراجعة قبل انقضاء العدة: أما الحامل فقبل وضع الحمل وضعًا كاملاً بتمام انفصال الولد من أمه. وأما الصغيرة والأيسة فقبل لحظة انقضاء الأشهر الثلاثة، فمثلاً طلقها الساعة العاشرة من عاشر المحرم فله مراجعتها قبل تمام الساعة العاشرة من عاشر ربيع الثاني. وأما ذات الحيض فله مراجعتها قبل تمام غسلها من الحيضة الثالثة، كما نقل ابن عبد البر ذلك في «الاستنكار» عن أحد عشر صحابياً منهم الخلفاء الأربعة^(١).

لكن لا يجوز لها أن تؤخر الغسل من الحيض عساه أن يراجعها، بل يجب عليها أن تغتسل بحيث لا تقوّت أول صلاة وجبت عليها بعد انقطاع الدم وحصول الطهر.

(١) الاستنكار (١٨/٢٤-٤١). وهذا مما يؤيد أن المراد بالقرء الحيض لا الطهر. وان كان الخلاف في ذلك معلوماً.

- الطلاق الذي يُحسب من الثلاث هو الطلاق الذي يملك فيه الزوج حق الرجعة وذلك لا يكون إلا في طلاق يعقبه عدة، وعليه فمن طلق قبل الدخول، ومن طلق على مال أو لعيب في أحد الزوجين وكذلك سائر الفسوخ في النكاح، كل هذا لا يحسب من الثلاث^(١).

٢٩- إذا طُلقَت المرأة آخر ثلاث تطليقات، فإنها تذهب إلى أهلها؛ لأنه لا نفقة لها ولا سكنى على الصحيح من أقوال العلماء في ذلك، فإن كانت حاملاً فلها النفقة والسكنى لأجل حملها. وأما الرجعية فتجب لها النفقة والسكنى بالإجماع. وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع ولها السكنى/ [باب نفقة المبتوتة (وهي التي بُت طلاقها - أي قُطع، وذلك باستنفاد الطلقات الثلاث)].

(١) مجموع الفتاوى (٣٣٢/٣٢، ٢٩٣). قال الشيخ: «وبكل حال فإنه إذا لم يجعل الشارع في ذلك عدة عُلم أنه ليس من الطلاق الثلاث، فإن القرآن صريح بأن ما كان من الطلاق الثلاث ففيه العدة».

الأحكام الخاصة بالمرأة المسامة _____

قال - صلى الله عليه وسلم - : «إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة»^(١).

٣٠- ويجوز للمبتوتة (أي : المطلقة ثلاثاً) خلال عدتها أن تخرج في النهار لحاجتها ولا تخرج ليلاً. وأما الرجعية فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً / [باب في المبتوتة تخرج بالنهار].

٣١- المتوفى عنها زوجها - ولو لم يدخل بها - عدتها أربعة أشهر وعشر - وهذه تسمى عدة الوفاة، وإن كانت حاملاً فعدتها تنتهي بوضع حملها، فلو وضعت بعد خروج روحه - ولو بلحظة؛ فقد انتهت عدتها.

وهل يمتعها أولياء الزوج سنة: نفقةً وسكنى، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ

(١) رواه أحمد، والنسائي، وإسناده صحيح/ الصحيحة (١٧١١).

إِخْرَاجٌ

الجواب: أكثر العلماء قالوا: هذا منسوخ، منهم ابن عباس. وبعضهم - كمجاهد، وأبي مسلم، والشيخ السعدي - قالوا: ليس في هذا نسخ وإنما وصى الله تعالى أولياء الزوج - رعايةً للزوج ولزوجته - أن تبقى تمام العام في بيت الزوجية إن شاءت؛ وذلك من تمام حسن العشرة والإحسان إليها؛ ولذا قال تعالى:

﴿فَإِنْ خَرَجَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْتُمْ فِي

أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ ^{نَه}﴾ أي: بعد أربعة أشهر

وعشر. والله أعلم. / [باب نسخ متاع المتوفى عنها زوجها بما

فُرض لها من الميراث].

٣٢- وفي عدة الوفاة - يجب على المرأة الإحداد،

فتمتنع من الزينة والطيب - لكن لها استعمال

الأحكام الخاصة بالمرأة المسامة

١٠

مزيل الروائح- ولا تكتحل حتى للتداوى ولا
تختضب، ولا تلبس لباس زينة، وتبقى في بيت
الزوج ولا تخرج منه إلا لضرورة ماسة، وقد
رأى بعض العلماء أن تعتد حيث شاءت لكن هذا
مرجوح، لزوم منزل الزوجية في عدة الوفاة هو
قول الأكثر، واتفق عليه الأئمة الأربعة/ [باب في
المتوفى عنها تنتقل]، و[باب فيما تجتنب المعتدة في عتبتها].

وأما الإحداد على غير الزوج فقد رُخص للمرأة
- مراعاةً لعاطفتها - أن تحد ثلاثة أيام ولا تزيد على
ذلك.

الصيام

١- الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أو ولديهما، فتفطران ثم تطعمان عن كل يوم مسكيناً، واختلف العلماء هل يلزمهما القضاء أيضاً أو لا يطعمان ويقضيان أو يطعمان ويقضيان، والذي يترجح - والله أعلم - أنهما إن وجدتا فرصة خلال العام للقضاء بلا مشقة قضتا، وإلا أطعمتا. / [باب من قال: هل - أي الآية - مثبتة للشيخ والحبل].

٢- وتجوز القُبلة للزوجين حال الصيام، وكذلك

تجوز المباشرة: وهي اللمس باليد والتقاء البشريتين. لكن من خاف على نفسه مجاوزة الحد والوقوع في الجماع فليترك، وخاصة إن كان شابًا. ثم إن ترتب على هذا إنزال بغير جماع؛ فإن هذا لا يفطر الصائم؛ لأنه ما قصد الإنزال، بخلاف من قصده فيكون كالاستمناء وهو مفطر - على الصحيح - لأنه يشبه الاستنقاء: وهو تعمد القيء. / [باب القبلة للصائم. وباب كراهيته للشاب].

٣- لا تطاوعي زوجك أن يجامعك في نهار رمضان، فإنك إن فعلت ذلك، لزمك الكفارة مثله، وأما إن غلبك؛ فالكفارة عليه وحده، وعليك قضاء هذا اليوم. والكفارة مرتبة كما يلي: عتق رقبة وإلا صيام شهرين متتابعين وإلا إطعام ستين مسكينًا. وقال بعضهم بالتخيير وهو مرجوح؛ فإن أكثر من ثلاثين راويًا عن الزهري اتفقوا على أن الرواية على

الترتيب، وأن الإفطار كان بجماع^(١).

٤- ولا تصوم المرأة نفلاً أو نذراً أو قضاء رمضان إلا بإذنه؛ لقوله - صلى الله عليه وسلم - : «لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد إلا بإذنه؛ غير رمضان...»^(٢).

٥- وإذا حاضت المرأة أو نفست في شهر رمضان؛ وجب عليها الإفطار، ولا يحل لها الصوم، ثم تقضي الصيام إذا طهرت. فإن قال قائل: لماذا تقضي الصيام دون الصلاة؟ ولماذا تُفطر والصوم لا يُشترط له الطهارة؟ **فالجواب:** إن كان السائل يعارض الشرع بالرأي؛ قيل له كما قال أبو الزناد: «إن السنن ووجوه الحق لتأتي كثيراً على خلاف الرأي، فما يجد المسلمون بدءاً من اتباعها، من ذلك أن الحائض تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة». ويقال له كما قال علي: «لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخف أحق بالمسح

(١) انظر الإرواء (٩٣٩).

(٢) متفق عليه. وانظر ص. د (٢١٢١)، والإرواء (٢٠٠٤).

من أعلاه». وأما إن كان السائل مسترشدًا يعلم أن وراء كل حكم شرعي حكمة ربانية إلهية؛ فيقال: قضاء الصوم لا يشق كقضاء الصلاة، والحيض نجاسة مغلظة، تمنع الصلاة، والصوم، والطواف، ومس المصحف، وسائر العبادات البدنية، والله أعلم. / [صحيح البخاري. كتاب الصوم. ٤١ - باب الحائض تترك الصلاة والصوم].

٦- ويجوز للمرأة أن تعتكف في المسجد، وتضرب لها خباءً، وتزور زوجها المعتكف في معتكفه، وتُرَجِّل له شعره مثلاً، وعند رجوعها من عنده يوصلها إلى بيتها، وتعتكف المرأة ولو كانت مستحاضة/ [باب الاعتكاف، وأبواب بعده].

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الجهاد

١- يجوز للمرأة الخروج في الغزو والجهاد، ولو كان غزواً في البحر؛ فتقوم بما يمكنها من سقي

الماء، وعلاج الجرحى، ونحو ذلك، كما فعلت أم حرام بنت ملحان لما غزوا قبرس في زمن معاوية رضي الله عنه، وكان رسول الله - صلوات الله عليه - يغزو بأمر سليم ونسوة من الأنصار ليسقين الماء ويداوين الجرحى، بل كان مع أم سليم يوم حنين خنجر، فقال لها أبو طلحة: ما هذا يا أم سليم؟! فقالت: اتخذته؛ إن دنا مني أحد من الكفار أبعج به بطنه، فقال أبو طلحة: يا نبي الله! ألم تسمع ما تقول أم سليم؟! تقول كذا وكذا / [الصحيحة (٣٢٦٠)]. / [باب فضل الغزو في البحر. وباب في النساء يغزون].

٢- وحرمة نساء المجاهدين على القاعدين كحرمة أمهاتهم، فإذا استأمن الغازي رجلاً على أهله وتعهد له الرجل بأن ينوب عنه حتى يرجع، ثم خانه في أهله، إلا وُقِف له الخائن يوم القيامة فيأخذ الغازي من حسناته ما يشاء / [باب في حرمة نساء المجاهدين على

[القاعدين].

٣- ومن أحكام نساء الكفار أنهن لا يُقتلن إلا إذا قاتلن أو شتمن النبي - ﷺ - وإن كانت جاسوساً ولا يوصل إلى ما تخفيه إلا بتجريدها من ثيابها؛ فُعل بها ذلك / [باب في قتل النساء. وباب في حكم الجاسوس].

٤- والمرأة إذا حضرت الغزو يُرضخ لها من الغنيمة (أي: تُعطى عطاءً) ولا يُسهم لها كالرجال. / [باب المرأة والعبد يُحذيان من الغنيمة].

٥- وأجمع أهل العلم على أن أمان المرأة جائز، فإذا أمنت إنساناً كافراً وأجارته؛ فلا يجوز التعرض له ولا الاعتداء عليه؛ لأن ذمة المسلمين واحدة - أي: يستوي فيها الكبير والحقير، والرجل والمرأة. قال - ﷺ -: «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم». / [في باب أمان المرأة].

٦- وإذا كان الرجل في غزو أو سفر ورجع؛ فليبطئ السير حتى يدخل نهاراً، ولا يدخل على أهله ليلاً؛ حتى تمتشط الشعثة، وتستحد المغيبة - أي تحلق العانة وشعر الإبطن. وهذا كله من التهيؤ للزوج حتى لا يقف على شيء في أهله يسبب الوحشة والنفرة، ولكن الآن صار الإعلام بالقدوم سهلاً من خلال الهواتف، فإذن يُعلم أهله قبل قدومه بوقت يكفيها لتتهيأ له. / [باب في الطروق - وهو الدخول ليلاً للقادم من سفر].

٧- ولا يحل لمسلم ولا لمسلمة أن يقيم ويسكن في مكان الغلبة فيه لأهل الشرك والكفر؛ فإن هذا أضر شيء على دين المسلم. قال - صلى الله عليه وسلم - : «**من جامع المشرك وسكن معه فإنه مثله**» أي: خالطه بحيث يكون المشرك هو الأكثر تأثيراً، وذلك يكون في بلادهم وغيرها. وقوله - صلى الله عليه وسلم - : «**فإنه مثله**» - أي: من بعض الوجوه؛ لأن الإقبال على عدو الله وموالاته توجب الإعراض عن الله، ومن أعرض عن

الله تولاها الشيطان، ونقله إلى الكفر. قال الزمخشري:
وهذا أمر معقول فإن موالاته الولي وموالاته العدو
متنافيان.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: المشابهة
والمشاكل في الأمور الظاهرة توجب مشابهة ومشاكل
في الأمور الباطنة، والمشابهة في الهدى الظاهر
توجب مناسبة وانتلاقاً وإن بُعد الزمان والمكان، وهذا
أمر محسوس، فمراقبتهم ومساكنتهم – ولو قليلاً –
سبب لنوع ما من انتساب أخلاقهم التي هي ملعونة...
وأفعالهم المذمومة بل نفس اعتقاداتهم، وإذا كانت
المشابهة في الأمور الدنيوية تورث المحبة والموالاته،
فكيف بالمشابهة في الأمور الدينية. / [باب في الإقامة
بأرض الشرك].

الضحايا

١- إذا ضحى الرجل المسؤول عن نفقة البيت، فإن الأضحية تقع عنه وعن أهل بيته من الأحياء والأموات، فالمرأة داخلة في هذه الأضحية، وإذا أهلاً هلال ذي الحجة؛ فالذي يمسك عن شعره وأظفاره حتى يضحى هو ربُّ البيت، لا الذين يدخلون في هذه الأضحية بالتبع.

٢- ومع هذا فلا بأس - إذا كنتِ ذات مال - أن تخصي نفسك بأضحية، وحينئذ تُمسكين عن شعرك وأظفارك حتى تُذبح أضحيتك. وكذلك لو تبرّع لك زوجك بأضحية خاصة بك/ [البخاري. أضاحي. باب الأضحية للمسافر والنساء].

٣- يجوز التوكيل في ذبح الأضحية، وأحسن من ذلك المشاركة في الذبح، وأحسن منه أن يذبح

بنفسه. قال البخاري: وأعان رجل ابن عمر في بَدَنَّتِهِ.
وأمر أبو موسى بناته أن يضحين بأيديهن/ [البخاري.
أضاحي. باب من ذبح ضحية غيره].

العقيدة

١- عن الغلام شاتان مكافئتان - أي: مثلان،
وعن الجارية شاة، وقد دلّت أكثر الأحاديث على
التفرقة بين الغلام والجارية في العقيدة وهي أحاديث:
أم كرز، وعائشة، وعبد الله بن عمرو. وهي أحاديث
قولية ناطقة بالتفرقة. وخالفها حديث ابن عباس: أنه
عق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً، لكن هذا
الحديث متقدم على هذه الأحاديث، فإن الحسن ولد عام
أحد، والحسين في العام القابل، والعمل بالأحاديث
المتأخرة أولى، على أنه جاء في رواية النسائي في
حديث ابن عباس: «... كبشين كبشين» فحينئذ لا
إشكال. وقد دلّت الشريعة في مواطن عدة على التفرقة
بين الذكر والأنثى: كالميراث والشهادة ونقصان العقل

والدين، ويُغسل بول الجارية وينضح بول الغلام قبل إطعامهما الطعام ونحو ذلك.

٢- يُؤذّن في أذن المولود^(١)، ويُحنّك بتمر، ويجوز تسميته يوم ولادته أو يوم السابع، وفي يوم السابع تدبج عنه عقيقته، ويلحق رأسه ويُتصدق بوزن

(١) رواه الترمذي من حديث أبي رافع، وفي إسناده عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف، وحسنه الشيخ الألباني بشأهه من حديث ابن عباس عند البيهقي في «الشعب» كما في «الأرواء» (١١٧٣)، وتحث حديث «الضعيفة» (٣٢١)، لكن رجح الشيخ عن هذا التحسين حيث تبين للشيخ أن إسناده حديث ابن عباس في إسناده متروك هو الحسن بن عمرو بن سيف العبيدي، وأيضاً في إسناده كذاب وهو محمد بن يونس الكندي الراوي عنه، فحكم على حديث ابن عباس بالوضع في الضعيفة (٦١٢١)؛ فإن بقي حديث أبي رافع ضعيفاً. قلت: لقد بحثت هذا الموضوع بعناية، فنظرت في ترجمة الحسن بن عمرو عند ابن عدي في «الكامل» (١٧٥/٣) فساق له - على عادته - مجموعة أحاديث ثم قال: وأحاديثه حسان وأرجو أنه لا بأس به على أن يحيى بن معين قد رضيه. وأما محمد بن يونس الكندي. فقال: الحافظ في التقریب: ضعيف؛ فإن هذا الإسناد الذي اعتمد عليه الشيخ أولاً في تحسين حديث أبي رافع، هذا الإسناد صالح للتقوية فيبقى - إذ هو إسناد ضعيف كما قال البيهقي - الحديث حسناً على حكم الشيخ أولاً. والله أعلم. ثم هب أنه بقي ضعيفاً، فلا بأس بمثل هذا العمل، وإن نقل أنه يُستحب ويكفي أن لم نقول: هو مشروع. والله أعلم.

الأحكام الخاصة بالمرأة المسامة _____ ١١

شعره فضة - واختلفوا في الجارية هل تحلق؟ وأكثر العلماء على أنها لا تحلق، لكن من نظر إلى قوله - صلى الله عليه وسلم - «ويماط عنه الأذى»؛ لم يفرّق بين الجارية والغلام؛ لأنه لا فرق بينهما في إمطة الأذى عنهما.

الفرائض

١- أصحاب الفروض اثنا عشر منهم ثمانية من الإناث وهم:

١- **الزوجة:** لها الربع عند عدم الفرع الوارث للزوج، والثمن عند وجوده، ويشتركن في الربع أو الثمن إذا تعددن.

٢- **الأم:** لها السدس عند عدم وجود الفرع الوارث للمتوفى أو عند وجود جمع من الإخوة أو الأخوات له (وأقل الجمع اثنان)، ولها الثلث عند عدم ذلك، ولها ثلث الباقي في حالة: أب وأم وأحد الزوجين (العمريتان).

٣- **الجدة:** لها السدس عند عدم الأم (ولو تعددت)، وتحجب بالأم.

٤- **الأخت لأم:** لها السدس عند الانفراد، والثلث عند التعدد ذكوراً أو إناثاً يشتركون فيه بلا تفاضل،

الأحكام الخاصة بالمرأة المسماة _____

وتُحجب بالفرع الوارث مطلقاً، وبالأصل الوارث المذكور. فهذا فرضها حتى مع وجود الأشقاء.

٥- **البنت:** لها النصف عند الانفراد ولا معصّب لها، والثلاثان عند التعدد، وتتعصب بالغير بالذكر المساوي لها في الدرجة ويكون للذكر مثل حظ الأنثيين.

٦- **بنت الابن:** ولها ست حالات: ثلاث مثل البنت، وسدس باقي الثلثين إذا كان معها بنت، والحجب بالبنتين إلا إذا كان معها أخ مبارك، والحجب بالابن وابن الابن الأعلى منها.

٧- **الأخت الشقيقة:** خمس حالات: ثلاث مثل البنت، والتعصيب مع الفرع الوارث المؤنث فتصبح كالأخ الشقيق فتأخذ الباقي، والحجب بالفرع الوارث المذكور والأصل الوارث المذكور.

٨- الأخت لأب: ست حالات: خمس حالات كالشقيقة، لكن تُحجب أيضًا بالأخ الشقيق وبالشقيقة إذا كانت عسبة مع الغير، وبالشقيقتين فأكثر إلا في حالة الأخ المبارك، ثم الحالة السادسة: لها سدس باقي الثلثين إذا كان معها شقيقة واحدة.

٢- الكلالة: لا يكون للميت ولد ولا والد، فهذا إن ترك أخوات شقيقات أو لأب، فإن كانت واحدة فلها النصف، وإن كانتا اثنتين فأكثر فلهما الثلثان، وإن كانوا إخوة ذكورًا وإناثًا؛ فللذكر مثل حظ الأنثيين. وإن كانوا إخوة لأم فيشتركون في الثلث ذكورهم وإناثهم سواء، فإن كان واحدًا أو واحدة فله أولها السدس/ [باب في الكلالة والباب الذي بعده].

٣- الأخت الشقيقة تصير مع الفرع الوارث المؤنث عسبة مع الغير فتكون بمنزلة الأخ الشقيق، فقد قضى رسول الله - ﷺ - في ابنة، وابنة ابن،

وشقيقة بأن للابنة النصف، ولابنة الابن السدس
تكملة الثلثين، وللشقيقة الباقي / [باب ما جاء في ميراث
الصلب].

٤- والمولود إذا نزل من بطن أمه مستهلاً – أي
رافعاً صوته باكياً – ورثت، حتى لو مات بعد
ذلك، المهم أن توجد فيه علامة الحياة. وهذا معناه
إنه إذا نزل ميتاً لا يُورث. / [باب في المولود يستهل ثم
يموت].

٥- وترث المرأة من دية زوجها المقتول، ولا تختص
الدية بالعاقلة: الذين هم عصبة الرجل وأقاربه من
قبل الأب – بل الدية تجب للمقتول ثم تنتقل إلى
منه إلى ورثته، وقد كان عمر رضي الله عنه يقول: الدية
للعاقلة حتى بلغه حديث الضحاك بن سفيان أن
رسول الله - صلوات الله عليه - ورثت امرأة أنسيم الضبّابي من
دية زوجها؛ فرجع إليه / [باب في المرأة ترث من دية

زوجها].

الجنائز

١- لا بأس أن يعود الرجال النساء عند المرض، بشرط عدم الاطلاع على العورات، والتزام آداب عيادة المريض/ [باب عيادة النساء].

٢- ويجب الصبر عند مصيبة الموت – وخاصة في حق النساء؛ لجزعهن. / [باب الصبر عند المصيبة].

٣- ولا يجوز النياحة على الميت – بخلاف البكاء – ولا شقُّ الجيب، ولا خمشُ الوجه، ولا ضربُ الخد، ولا نشرُ الشعر، ولا الدعاء بالويل والثبور؛ فقد برىء النبي ﷺ - من الصالقة، والحالقة، والشاقفة/ [باب في النوح].

٤- والمرأة تموت في نفاسها بسبب ولدها، شهادة لها
وعلامه على حسن الخاتمة قال - ﷺ - :
«والمراة يقتلها ولدها جمعاء شهادة، يجرها ولدها
بسرره إلى الجنة»^(١).

٥- في غسل المراة إذا توفيت لا بد من نقض
صفائرها وغسلها، ثم يجعل شعرها ثلاث صفائر
ويلقى خلفها، ويتولى غسل الإناث النساء إلا
الزوجين فيجوز لكل منهما أن يغسل الآخر / باب
كيف غسل الميت^(٢). وباب نقض شعر المراة، وباب يجعل شعر
المراة ثلاثة قرون، وباب يلقى شعر المراة خلفها. كلها عند
البخاري في كتاب الجنائز].

٦- وهل يختلف كفن المراة عن كفن الرجل حيث إن
كفن الرجل ثلاثة أثواب يلف فيها ويُدْرَج فيها

(١) رواه أحمد، وغيره وإسناده صحيح/ أحكام الجنائز للألباني (ص ٣٩).

(٢) وانظري أحكام الجنائز (ص ٤٨-٤٩).

إدراجاً؟.

عند البخاري في كتاب الجنائز. باب كيف الإشعار للمرأة؟ وقال الحسن: الخِرقة الخامسة تُشدُّ بها الفخذين والوركين تحت الدرع. فهذا يدل على أن المرأة تكفّن في خمسة أثواب: الأول: ما يشدُّ الفخذين. والثاني: الدرع كالقميص. والثلاثة الباقية ثلاثة أثواب تُلف فيها كالرجل. وهذا الذي ذكره البخاري رواه ابن أبي شيبة في مصنفه^(١). قال الحافظ ابن حجر: وروى الجوزقي من طريق إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، عن هشام، عن حفصة، عن أم عطية قالت: «فكفّناها في خمسة أثواب وخرناها كما يُخمر الحي» وهذه الزيادة

(١) باب ما قالوا في كم تكفّن المرأة؟ برقم (١١٨٩)، وهناك آثار أخرى عن عمر، وابن سيرين، والشعبي، وإبراهيم النخعي كمثل ما قال الحسن.

صحيحة الإسناد^(١).

٧- ويكره للنساء اتباع الجنائز، لنهي النبي - ﷺ -
النساء عن اتباعها، ولكن هذا النهي للتنزيه، كما
قالت أم عطية رضي الله عنها: «نُهينا عن اتباع
الجنائز ولم يُعزم علينا» - أي : لم يؤكد علينا في
المنع كما، أكد علينا في غيره من المنهيات.

٨- ويجوز للنساء أن يصلين على الجنائز جماعة، كما
فعل أزواج النبي - ﷺ - صلين على جنازة سعد
بن أبي وقاص/ [رواه مسلم. أحكام الجنائز للألباني (ص

(١) انظر الفتح. جنائز. باب كيف الإشعار للميت. وقد حكم الشيخ
الألباني على هذه الزيادة بالشذوذ كما في «الضعيفة» (٥٨٤٤).
قلت: هذه الزيادة لا تخالف المزيد فهي من زيادة الثقة. ومن
الطرائف أن الشيخ - رحمه الله - قال: «وما أحسن ما روى ابن
أبي شيبه (٢٥٩/٣) بسند صحيح عن راشد بن سعد قال: قال
عمر: «يكفن الرجل في ثلاثة أثواب، لا تعتدوا إن الله لا يحب
المعتدين». فقلت - مقابلاً = لذلك - : «وما أحسن ما روى ابن
أبي شيبه (٢٦١/٣). بسند صحيح عن راشد بن سعد قال: قال
عمر: «تُكفن المرأة في خمسة أثواب» وهو بنفس الإسناد من أوله
إلى منتهاه: حدثنا وكيع، عن راشد بن سعد، عن عمر. فالحمد لله
الذي بنعمته تتم الصالحات.

(١٠٦) / [باب الصلاة على الجنزة في المسجد].

٩- وإذا كانت الجنزة لامرأة، وقف الإمام في الصلاة عليها عند وسطها، وإذا كان رجلاً وقف عند رأسه/ [باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه].

وفي هذا الباب فائدة: أن المرأة يُجعل على سريرها مثل القبة (وهو النعش) حتى لا يتجسم بدنها وقد فُعل هذا بمحضر الصحابة ولم ينكروه/ [انظري عون المعبود في شرح هذا الباب].

١٠- وإن اجتمعت جنائز عديدة من الرجال والنساء، جاز أن يُصلَّى عليها صلاة واحدة، ويُجعل الذكور - ولو كانوا صغارًا - مما يلي الإمام، وجنائز الإناث مما يلي القبلة - وطبعًا سيكون وقوف الإمام عند رؤوس الذكور؛ لأنهم هم الذين يليونه/ [باب إذا حضر جنائز رجال ونساء من يُقَدَّم].

١١- إذا كان الميت أنثى فحين الدعاء للميت لا يحوّل الضمائر المذكورة إلى صيغة التأنيث؛ لأن مرجعها إلى الميت وهو يقال على الذكر والأنثى/ [قاله الشوكاني].

وقال السيوطي: قوله: «وزوجًا خيرًا من **زوجه**»، قال طائفة من الفقهاء: هذا خاص بالرجل ولا يقال في الصلاة على المرأة «أبدلها زوجًا خيرًا من زوجها»؛ لجواز أن تكون لزوجها في الجنة؛ فإن المرأة لا يمكن الاشتراك فيها والرجل يقبل ذلك/ [حاشية السيوطي على «النسائي» (٧٥-٧٣/٤)]. / باب الدعاء للميت.

١٢- الأولى بدفن المرأة زوجها ومحارمها لكن هذا مشروط بأن الذي يتولى دفنها وينزل في قبرها؛ لا يكون جامع امرأته تلك الليلة؛ ودليل ذلك أنه لما ماتت ابنة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ورسول الله -

صلى الله عليه وسلم - جالس على القبر فقال: «هل منكم أحد لم يقارِف الليلة» (أي: لم يجمع أهله). فقال أبو طلحة: نعم أنا يا رسول الله. قال: فانزل. فنزل في قبرها/ [أخرجه البخاري في صحيحة. جناز. باب من يدخل قبر المرأة].

١٣- واختلف العلماء في زيارة النساء للقبور ما بين محرّم وكاره ومبيح، ولكل طائفة دلائلها من الأثر والنظر، والذي يترجح في هذا الباب أن أصل الزيارة لهن مشروع للعظة والاعتبار، ولكن هذا مشروع بالتزام آداب الزيارة^(١). والله أعلم. [باب في زيارة النساء القبور].

هذا وقد خلص شيخ الإسلام ابن تيمية في بحثه أن هذا الباب يحرم سدًا للذريعة. قلت: ومعلوم أن ما حرّم سدًا للذريعة يباح للمصلحة الراجحة، وعليه فإذا

(١) انظري مجموع الفتاوى (٣٥٦-٣٤٣/٢٤)، وتهذيب السنن لابن القيم عند الباب المذكور، وأحكام الجنائز للألباني ص ١٨٠-١٨٣.

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة ١٢

عُلم أن المرأة تريد الزيارة للعبرة والدعاء للأموات؛
أذن لها بذلك.

البيوع

١- وهل يجوز للمرأة أن تتصرف في مالها بغير
إذن زوجها؟ اختلف العلماء في ذلك وجمهورهم
على جواز ذلك ما لم تكن سفينة لا تحسن
التصرف، فإذا كانت رشيدة جاز لها ذلك،
واستدلوا بوقائع، كتصدق النساء يوم العيد،

واعتق ميمونة جاريةً دون استئذان النبي - ﷺ -
 - ومنع طاووس من ذلك مطلقاً، والليث إلا في
 الشئ التافه، ومالك فيما زاد على الثلث. واستندل
 لمن منع بقوله بقوله - ﷺ - «لا تجوز عطية
 امرأة في مالها إلا بإذن زوجها» / [الصحيحة
 .](٧٧٥، ٨٢٥).

والجمهور حملوا ذلك على معنى حسن العشرة
 واستطابة نفس الزوج بذلك. / [باب في عطية المرأة بغير
 إذن زوجها. وكتاب الهبة عند البخاري. باب هبة المرأة لغير
 زوجها].

٢- ويجوز للمرأة أن تبيع وتشتري ما إذا كانت
 ملتزمة بلباسها الشرعي ولم تخضع بالقول، كما
 اشترت عائشة بريرة وأعتقتها / [كتاب البيوع عند
 البخاري. باب الشراء والبيع مع النساء].

العلم

- ١- ويجب على الرجل أن يعلم أهله ويحسن تعليمهم، ويؤدبهم ويحسن تأديبهم؛ فإنه مسؤول عن ذلك. والله تعالى يقول: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ

وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴿١٠٦﴾ / [كتاب العلم
عند البخاري. باب تعليم الرجل أمته وأهله].

٢- وهذا أيضاً من مسؤولية ولي أمر المسلمين أو
نائبه، فيعظ النساء ويعلمهن بنفسه أو بغيره / [كتاب
العلم عند البخاري. باب عظة الإمام النساء وتعليمهن].

٣- ويجعل للنساء يوماً على حدة في العلم، يخصصهن
بذلك، فقد لبى النبي - ﷺ - رغبة النساء في ذلك
/ [كتاب العلم عند البخاري. باب هل يُجعل للنساء يوم على حدة
في العلم].

٤- وللمرأة حق في هذا التعليم الذي أنشأته الدول،
ولكن كل هذا في الأطر الشرعية الحاكمة لكل
صغير وكبير في تعليم المرأة؛ فقد دخل النبي -
ﷺ - على الشفاء بنت عبد الله - وكانت من
فضلاء النساء، أسلمت قبل الهجرة - وهي عند

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

حفصة أم المؤمنين، فقال النبي - ﷺ - للشفاء:
**«ألا تعلمين هذه رقية النملة* كما علمتها
 الكتابة»**. فالحديث دليل على جواز تعليم النساء
 الكتابة. وفي الأدب المفرد للبخاري عن عائشة
 بنت طلحة قالت: قلت لعائشة - وأنا في حجرها -
 وكان الناس يأتونها من كل مصر، فكان الشيوخ
 يتناوبوني لمكاني منها، وكان الشباب يتأخّوني
 فيهدون إليّ، ويكتبون إليّ من الأمصار، فأقول
 لعائشة: يا خالة! هذا كتاب فلان وهديته، فتقول
 عائشة: **«أي بنية! فأجيبه وأثيبه، فإن لم يكن
 عندك ثواب، أعطيتك»**^(١). قال صاحب عون

* وهي قروح تخرج من الجنب.

(١) صحيح الأدب المفرد (١١١٨/٨٥١). باب الكتاب إلى النساء
 وجوابهن. قلت: ولا دليل في هذا على ما يحصل بين الشباب
 والشابات من المراسلات القبيحة؛ فإن الذي هنا مراسلات في
 العلم وطلبه وهي مراسلات محكمة بالشرع وآدابه.

المعبود: وقد فصلت الكلام في هذه المسألة في رسالتي «عقود الجمال في جواز الكتابة للنسوان» / [باب في الرقى. في كتاب الطب].

الحمام

١- ولا يجوز أبدًا للمرأة أن تدخل الحمامات العامة التي تكون بالأسواق؛ فإن الوعيد في ذلك شديد،

ومن فعلت ذلك فقد هتكت ما بينها وبين الله.

فقد دخل نسوة من أهل الشام على عائشة رضي الله عنها، فقالت لهن: ممن أنتن؟ قلن: من أهل الشام. قالت: لعلكن من الكورة التي تدخل نساؤها الحمامات؟ قلن: نعم. قالت: أما إني سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيتها إلا هتكت ما بينها وبين الله». / [باب أول لكتاب الحمام].

اللباس

١- طيب النساء، إن خرجن - هو ما لا ريح له كالزعفران والخلوق ونحوهما، وأما أزواجها

وداخل بيتها فتطيب بما شاءت، ولكنها عند الخروج تغتسل منه كما تغتسل من الجنابة/ [باب من كرهه - أي: كره لبس الحرير].

٢- ولبس الحرير جائز للنساء دون الرجال كالذهب/ [باب في الحرير للنساء].

٣- ولا يحل للمرأة أن، تلبس لبسة الرجل، وذلك إذا كان اللباس يختص بالرجال ثم هي تلبسه. قال الحافظ ابن حجر: «فأما هيئة اللباس فتختلف باختلاف عادة كل بلد، فرب قوم لا يفترق زي نسائهم من رجالهم في اللبس لكن يمتاز النساء بالاحتجاب والاستتار». / [باب في لباس النساء].

٤- ولا يحل للمرأة إذا بلغت المحيض - أن تبدي شيئاً من بدنّها لغير محارمها، إلا الوجه والكفين، فتلبس الخمار (وهو غطاء الرأس) ومن فوقه

الجلباب (وهو رداء فوق الخمار تستر من فوق إلى أسفل، كما قال الطبري في «جامع البيان»).

٥- الطفل الأجنبي عن المرأة، وكذلك من لا حاجة له في النساء*؛ يجوز للمرأة أن تبدي لهما زينتها ولكن بشرط أن يكون هذا الطفل غير مميز لعورات النساء ولا يصفها، وكذلك بأن يكون من لا حاجة له في النساء مستمراً على عدم الحاجة وعدم معرفة أمور النساء فلا يخبر بها، فإن أخبرا وتكلما؛ مُنعا من الدخول على النساء. فقد كان مخنث يدخل على أزواج النبي - ﷺ - وكانوا يعدونه من غير أولي الإربة، فدخل النبي - ﷺ -

* من لا حاجة له في النساء يكون لكبير أو تخنيث أو عنة. الكبر معروف، وأما التخنيث فالمراد به أن يكون مخنثاً خلقاً فيلين في قوله ويتكسر في مشيته وينثني فيها كالنساء، وأما التخنيث فسقاً فلا يسوغ الدخول على النساء. وأما العنة فهو العجز عن إتيان النساء لصغر آلتها.

- ذات يوم وهذا المخنث يصف امرأة، فقال -

«ألا أرى هذا يعلم ما هاهنا لا يدخلن» صلى الله عليه وسلم

عليك هذا، فحجبه» / [باب في قوله تعالى ﴿غَيْرِ أُولِي

الْإِرْبَةِ﴾].

٦- ولا يجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجل الأجنبي

نظر شهوة؛ لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ

يَعْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ / [باب في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ

لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾].

٧- تختم المرأة، وتلبس العباءة على الخمار، وهذا

كله مشروط بعدم تجسيم شئ من بدنها، وإذا

لبست ثياباً رفاقاً، وجب عليها أن تلبس تحتها ثوباً

بطانة حتى لا يبدو شئ من بدنها من وراء الثياب/

[باب كيف الاختمار، والباب الذي بعده].

٨- يجوز للمرأة أن تجر ثوبها ولا يدخل هذا في

الأحكام الخاصة بالمرأة المسامة _____ ١٣

وعيد جر الثوب؛ لأن المرأة مأمورة بالسستر؛
ولذلك تجر ذيلها، وهذا الذيل قدره ما بين الشبر
والشبرين، ولا تزيد على شبرين/ [باب في قدر نيل
المرأة].

الرجل

- ١- يستحب الخضاب للنساء؛ وذلك لما روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت: أومأت امرأة من وراء ستر - بيدها كتاب - إلى رسول ﷺ - فقبض رسول الله - ﷺ - فقال: ما أدري أيد رجل أم يد امرأة. قالت: بل امرأة. قال: «لو كنت امرأة لغيرت أظفارك - يعني بالحناء».

ففي هذا الحديث شدة استحباب الخضاب بالحناء للنساء/ [باب في الخضاب للنساء].

- ٢- ويحرم على المرأة وصل شعرها -سواء فعلت هذا بنفسها أو بغيرها- بأي شئ سواها كان شعراً أم غيره، كما قال جمهور العلماء، ويؤيد قولهم ما رواه مسلم عن جابر: زجر رسول الله - ﷺ -

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

أن تصل المرأة بشعرها شيئاً. وذهب الليث، وكثير من الفقهاء أن الممتع وصل الشعر بالشعر، وأما وصل الشعر بغيره من خرقة وغيرها فلا يدخل في النهي. قلت: ولعل الجمع بين القولين يكون بالتفريق بين خرق تظهر أنها خرق فلا يقع بها تدليس واغترار، وبين خرق وخيوط لا تتميز عن أصل الشعر. والله أعلم./

[باب في صلة الشعر].

٣- ويحرم على المرأة النمص بنفسها أو بغيرها (والنمص: هو نتف الشعر من الوجه). قال النووي: وهو حرام إلا إذا نبت للمرأة لحية أو شوارب./ [باب في صلة الشعر].

٤- ويحرم على المرأة كذلك تغيير شئ من خلقتها لأجل الحسن، وأما إذا كان التغيير للعلاج أو لدفع أذى فهو جائز وإنما الممنوع أن التغيير للحسن./

[باب في صلة الشعر].

الخاتم

١- يجوز للنساء لبس الذهب بجميع أشكاله وألوانه، خلافاً للشوكاني، وصديق حسن خان إذ حرّم الذهب عموماً على النساء، وخلافاً للشيخ الألباني الذي حرّم عليهن الذهب المحلّق. فأما الرد على من حرّم الذهب عموماً فالرد عليه بقوله - صلى الله عليه وسلم - : «أحل الذهب والحريّر لإناث أمتي وحرّم على نكورها»^(١).

وأما الرد على من حرّم المحلّق فتقريره كما يلي:
- أولاً: أن تحريم الذهب كان أولاً حراماً على الرجال

(١) [أخرجه أحمد، والترمذي، والنسائي عن أبي موسى وهو في «الإرواء» (٢٧٧) وفي «الصحيحة» (٣٨٤) وفي «غاية المرام» (٧٧)].

والنساء*، والأحاديث التي فيها تحريم المحلّق هي من أفراد هذا التحريم العام على الجميع، وإنما ذُكر فيها المحلّق لأنه هو الغالب، ثم أحل الذهب للنساء بعد ذلك كما في حديث أبي موسى، وإنما جاءت الشبهة من ذكر المحلّق في هذه الأحاديث، فظن من ظن أن التحليق مؤثر في الحكم، وليس كذلك. ولعل هذا لم يدركه الشيخ الألباني فلذلك شنع على من قال بالنسخ، بل اعتبر الشيخ حديث أبي موسى في الحلّ أنه سابق على أحاديث التحريم معللاً أن التحريم إنما يكون بعد الإباحة، وليس كذلك؛ لأن الأصل الإباحة الأصلية ثم جاءت الأحاديث المحرّمة عموماً على الرجال والنساء، ثم جاء حديث أبي موسى بالإباحة الشرعية للنساء، وهذا واضح لمن تأمله فإن «أحل» لا يكون إلا بعد تحريم كما في

* كما عند البخاري: كتاب اللباس. باب خواتم الذهب. وذكر في الباب حديثين متفق عليهما: حديث البراء، وحديث أبو هريرة مرفوعاً: «نهى عن خاتم الذهب».

قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ الصِّيَامِ الزَّوْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ فإن الصيام أول ما فرض كان الجماع حراماً في الليل ثم أجل. وكما في قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾ فإن الإحرام يقتضي تحريم الصيد عموماً ثم أجل صيد البحر، ونحو هذا من المواضع.

- **ثانياً:** روى البخاري تعليقاً عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تلبس خاتم الذهب* بعد موته - صلى الله عليه وسلم -، فهل يقول قائل: إنها نسيت تحريم المخلق؟! فإن هذا من أخص خصوصيات النساء ولا يُنسى من قبلهن.

- **ثالثاً:** أن الشيخ لم يذكر لنا واحداً من العلماء قال بقوله، وإنما نقل عن أبي هريرة، والمنقول عنه غير صريح في أنه يقول بتحريم المخلق، غاية ما

* كتاب اللباس. باب الخاتم للنساء.

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

فيه أن يكون قاله زهدًا وورعًا، بل في نفس هذا الأثر دليل على أن بقية الصحابة على خلاف قول أبي هريرة، فإن بنت أبي هريرة اشتكت أن الجواري يعيرنها بأن أباهن لا يحلّيهن بالذهب، وهذا معناه أن بقية الصحابة كانوا يحلّون بناتهن بالذهب بجميع أشكاله. ثم مع كل هذا فليس في أثر أبي هريرة التعرّض للمحلّق. وأيضا ما نقله الشيخ عن البغوي أنه قال: «كرهه قوم» فليست الكراهة موجهة إلى هيئة الذهب التي هي التحليق وإنما إلى الذهب عموماً، وإنما ذكر المحلّق لأنه الأكثر انتشاراً.

- رابعاً: حديث عبد الله بن عمرو في ابنة المرأة التي كان عليها سواران من ذهب فقال النبي - ﷺ - : «أتؤدين زكاته...» فهل يسكت النبي - ﷺ - على لبس المحرّم!!

- خامساً: ولما وعظ النبي - ﷺ - النساء يوم العيد وأمرهن بالصدقة فجعلت المرأة تلقي في حجر بلال

من قُرطها، وسخايبها، والفتخ*، والخواتم.

- سادساً: ما رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها لما أهدى النجاشي للنبي - ﷺ - حلية فيها خاتم من ذهب فيه فص حبشي، فأعطاه النبي - ﷺ -

- أمامة بنت أبي العاص - وهي بنت ابنته زينب -

وقال: «تَحَلِّيْ بِهَذَا يَا بِنِيَّةُ» / [باب ما جاء في الذهب للنساء].

الحدود

١- المرأة كالرجل في إقامة الحدود عليها، ولا يُقال إنها ضعيفة لا تقوى على إقامة الحد عليها؛ لأن الحدود زواجر عن الكبائر، وهذا تشترك فيه المرأة والرجل، فإن سرقت قُطعت، وإن سبّت النبي - ﷺ - قتلت، وإن استعارت المتاع

* السخاب: جمع سُخب، وهي القلائد. والفتخ: الخواتيم الكبار.

فجددته قُطعت أيضاً، والجمهور يرون أن الجاحد ليس بسارق فلا يُقطع، وتأولوا الحديث في المرأة التي كانت تستعير المتاع فتجدده أنها ظلت تستعير، وتجدد حتى سرقت، فُقُطعت لأجل السرقة لا لأجل الجحد. / [باب في القلع في العارية إذا جددت].

٢- وإذا حملت المرأة من الزنا، وجاءت تطلب إقامة الحد عليها واعترفت؛ فإنها تُترك حتى تلد، ثم ترضع طفلها حتى يُفطم، ثم يقام عليها الحد كما في قصة الجهنية التي زنت / [باب في المرأة التي أمر النبي - ﷺ - برجمها من جهينة].

٣- وإذا اعترف رجل بالزنا بامرأة - وسماها - فسئلت المرأة فأنكرت؛ فإن الحد يقام عليه دونها. / [باب إذا أقر الرجل بالزنا ولم تقر المرأة].

٤- لا حد في الزنا إلا بحصول الجماع، وذلك إذا

مس الختان الختان، وهذا لا يكون إلا إذا غابت
 حشفة ذكر الرجل في فرج المرأة، وأما القبلة،
 والمعانقة، والمضاجعة بدون جماع فلا حد في
 ذلك إلا التعزير والتأديب. / [باب في الرجل يصيب من
 المرأة ما دون الجماع].

- ١- المرأة إذا قُتِلت قتل خطأ أو شبه العمد*، فإن دية المقتول على عاقلة المرأة، وهم عصبتها الذين يرثونها بعد أصحاب الفروض- وإذا قُتِلت هي وأُعطى أولياؤها الدية، فإن هذه الدية تدخل في تركتها فيرثها أصحاب الفروض، فإن بقي شئ فلعصبتها، والمقصود أن العصابة يتحملون الدية في حالة جنائتها، وهذا لا يعني أنهم أحق بديتها إذا قُتِلت هي. / [باب ديات الأعضاء].
- ٢- إذا قُتِل جنين في بطن امرأة خطأ، كأن تقتل امرأتان فتضرب إحداهما بطن الأخرى، أو يضرب الرجل امرأته الحامل في بطنها، أو نحو ذلك؛ فيلزم على القاتل دية الجنين وهي عُرة -

* الفرق بين الخطأ وشبه العمد من وجهين: الأول: أنه في حال الخطأ لا يقصد المقتول، وفي حال شبه العمد يقصده لكن يضربه بما لا يقتل غالبًا كالعصا والحجر. والثاني: أن دية شبه العمد مغلظة، فهي مئة من الإبل منها أربعون أولادها في بطونها/ [باب في دية الخطأ شبه العمد].

والغرة: عبد أو أمة، وهي عُشر دية الأم (خمس من الإبل؛ لأن دية المرأة على النصف من دية الرجل، ودية الرجل مئة من الإبل). / [باب دية الجنين].

٣- إذا تعمدت المرأة إسقاط جنينها فها هنا حالات ثلاثة:

الأولى: أن يكون قبل بلوغه أربعين يومًا؛ فهذا يجوز إسقاطه بشرب دواء مباح إذا وُجدت حاجة إلى إسقاطه.

الثانية: إذا كان علقه وذلك بين الأربعين والثمانين؛ فهذا يجوز إسقاطه أيضًا للحاجة؛ لأنه دم.

الثالثة: بعد نفخ الروح فيه فهذا لا يجوز إسقاطه ولو للضرورة؛ لأنه قتل نفس. فمن تعمدت إسقاط

الأحكام الخاصة بالمرأة المسامة _____

جنينها بعد نفخ الروح فيه؛ فهذا قتل عمد وكبيرة من الكبائر ويجب عليها الدية وهي عشر دية الأم. / [فتاوى اللجنة الدائمة (٢٣٧/٢١، ٢٤٨) والشرح الممتع (٣٤١/١٣)].

٤- ولا يجوز إجهاض الجنين الذي يُخشى عليه من التشوه، وإنما يُترك لتدبير الله سبحانه وتعالى، وقد يسلم من التشوه / [فتاوى اللجنة الدائمة (٢٤٩/٢١) - (٢٥١)].

٥- إذا أهملت المرأة طفلها بأي نوع من الإهمال حتى مات فعليها كفارة قتل الخطأ: عتق رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، علاوة على دفع الدية لورثة المقتول إن طلبوها / [اللجنة الدائمة (٢٨١/٢١)].

الأدب

١- يجوز بل يُستحب- تكنية المرأة فيقال لها: أم فلان. قالت عائشة - رضي الله عنها- ولم يولد لها- يا رسول الله! كل صواحي لهن كُنَى، قال: «فاكتني بابنك عبد الله»- يعني ابن أختها عبد الله بن الزبير، فكانت تُكنى بأم عبد الله. / [باب في المرأة تُكنى].

٢- ولا يجوز للمرأة أن تتظاهر لضررتها أن زوجها يعطيها أكثر مما يعطيها؛ لأن هذا تشبُّع بما لم تُعط، والمتشبع بما لم يُعط كلابس ثوبي زور: يُظهر أنهما ثوباه وهو قد استعارهما. / [باب فيمن تشبع بما لم يُعط].

٣- وسلام الرجال على النساء، والنساء على الرجال جائز إذا أمنت الفتنة، وفرّق المالكية بين الشابة

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة

والعجوز سدًا للذريعة، ومنع منه ربيعة مطلقًا، وقال الكوفيون: لا يُشرع للنساء ابتداء السلام على الرجال. وقد سلّمت أم هانئ على النبي - ﷺ -، ومر - ﷺ - على نسوة فسلم عليهن. وقال الحسن البصري: «كُن النساء يسلمن على الرجال». فمن وثق من نفسه بالتمسك فليسلم، ومن لم يأمن نفسه فلا يسلم، فإن الحديث ربما جرّ بعضه بعضًا، والصمت أسلم. / [باب في السلام على النساء].

[وانظر كتاب الأدب المفرد للبخاري. باب تسليم النساء على الرجال. وباب التسليم على النساء].

- ٤- ويجوز أن يقبل الرجل خد المرأة من محارمه للمرحمة والمودة، كما فعل أبو بكر بابنته عائشة رضي الله عنهما. / [باب في قبلة الخد].
- ٥- ولا يجوز للمرأة مخالطة الرجال الأجانب بأي حال من الأحوال؛ فإن هذا من أعظم أسباب الفتنة، حتى إن خرجت فليس لها أن تمشي في

وسط الطريق وإنما تمشي على حافتيه. / [باب في مشي النساء مع الرجال في الطريق].

فهذه أحكام تخص المرأة المسلمة جمعتها على ترتيب كتاب سنن الإمام أبي داود - رحمه الله- مع إضافات وزيادات من كتب أخرى اقتضتها الحاجة، واجتمع من ذلك بفضل الله تعالى مئة وتسعة وسبعون حكمًا موزعة على أبواب الفقه، وقد كنت أحسب أنه لم يسبقني أحد بمثل هذا التصنيف، حتى وجدت الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله- قد جمع كتابًا مختصرًا سماه «تنبيهات على أحكام تختص بالمؤمنات» لكنه لم يستوعب.

فالله أسأل أن يبارك في هذا الكتاب، وأن ينفع به أخواتي المسلمات، وأن يتقبل مني

الأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة _____ ١٥

إنه هو السميع العليم

وكتب

أبو عبد الرحمن سعد بن السيد الشال

المصري الديوي

في شهر صفر الخير عام ١٤٣٠هـ.